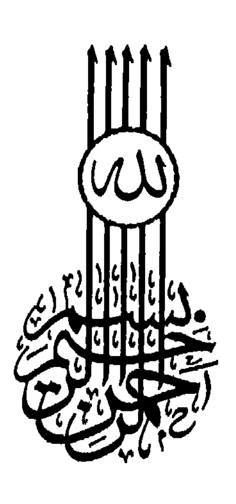
أضـــواء على الاقتصـــــاد الإســـلامى



الدكتور عبد الحميد الغزالى

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة . ش.م.م



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد الله ، القائل سبحانه وتعالى :
{ **ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ، وهو فى الآخرة من الخاسرين** }[1] والقائل جل وعلا : { **فإما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا** }[2] والصلاة والسلام على رسول الله ، القائل صلى الله عليه وسلم : (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا : كتاب الله وسنتى)[3] .

وبعـــد :

فلقد شغلنى ، حقيقة ، شرف الاشتراك فى الموسم الثقافى لجامعة القاهرة وكيفية تغطية موضوع يُدرس فى أربع سنوات ، للحصول على بكالوريوس فى « الاقتصاد الإسلامى » فى دقائق . ومعالجة لهذا الشاغل ـ استثناء من قواعد البحث العلمى ، ومحاولة لعدم الخروج عليها جذريا ـ سوف يكون عرضى لهذا الموضوع الهام عبارة عن رؤوس أقلام ، تتسم بشىء من العمومية ، بعيدة عن التفصيلات ، خالية ، إلى حد كبير ، من مشكلات التعريف

---

(١) آل عمران : ٨٥ .
(٢) طه : ١٢٢ ـ ١٢٣ .
(٣) من خطبة حجة الوداع .

وضوابط المصطلحات الفنية ، لتحقيق هدف واحد ، وهو بسط الهيكل العظمى ، أو جوهر المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية .

وعليه سوف تشمل محاولتى ، كخلفيات وأساسيات للموضوع ، النقاط التالية على الترتيب :

الفصل الأول : الملاحظات العامة .
الفصل الثانى : التخلف الاقتصادى « تعريف وتحليل » .
الفصل الثالث : المناهج الوضعية فى التنمية .
الفصل الرابع : أساسيات المنهج الإسلامى .

ولقد قصدت من السطور التالية ، تقديم تحديد أولى . ودقيق فى الوقت نفسه ـ للإطار الاستراتيجى العام ، الذى يمكن على أساسه تقويم الأداء الإنمائى حاضراً ، وترشيده مستقبلاً فى الدول النامية بصفة عامة ، وفى الدول النامية الإسلامية على وجه الخصوص .

والله سبحانه وتعالى من وراء القصد ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

الزمالك : فى يوم الخميس ٢٧ شعبان ١٤٠٨ هـ
الموافق ١٤ إبريل ١٩٨٨ م

الدكتور / **عبد الحميد الغزالى**

الفصل الأول

الملاحظات العامة

(الفصل الأول)

الملاحظات العامة

هناك العديد من الملاحظات ، التى تمثل فى حد ذاتها ، مسلمات عن الاقتصاد الإسلامى ، كما تشكل فى الوقت نفسه ، خلفيات ضرورية لفهم أدق وأعمق للمنهج الإسلامى فى التنمية ، أجمل أهمها فيما يلى : ـ

الملاحظة الأولى

الركيزة الأخلاقية للاقتصاد الإسلامى

من الخرافات الشائعة ، القول بحيادية علم الاقتصاد الوضعى ـ رأسمالياً أو اشتراكياً ـ وبُعدُه عن الاعتبارات القيَميَّة والأخلاقية ، تأكيدا لصبغته « المادية» ، واهتمامه الأكثر « بالأشَياء » .

فالتاريخ يعلمنا أن جميع الأنظمة التى عرفتها البشرية لابد وأن تتأثر بصورة أو بأخرى ، بالقيم . ولكن « القيم » فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى ، والاشتراكى تعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام . بينما فى الاقتصاد الإسلامى ، تعد الاعتبارات القيَميَّة أو الأخلاقية متغيرا داخليا فى آلية النظام . بل ، تعتبر « القيم »

الإسلامية المحرك الأساسى لفعالياته .

فنحن هنا ، أمام اقتصاد دينى ، أو دين اقتصادى . وليس هذا تلاعبا بالألفاظ ، وإنما توكيد لحقيقة كوْن الاقتصاد الإسلامى جزءا من كل ، يترابط ويتفاعل ويتكامل فى تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام ، كدين ونظام حياة كامل . يُحكم بضوابط الإسلام ، ويُسيْر وفقا لأحكامه .

فهو ، بحق ، علم البحث عن الأرزاق المقدرة ، وفقا للضوابط الشرعية . ولذلك يطلق عليه : الاقتصاد الدينى RELIGIOUS ECONOMICS ، أو الاقتصاد الأخلاقى ETHICAL ECONOMICS أو الاقتصاد الإنسانى HUMANOMICS .

ومن ثم يستند هذا العلم فى تحليله على « الإنسان الأخلاقى » ، واقعيا ، وليس على « الرجل الاقتصادى » كما فى الاقتصاد الرأسمالى ، أو « الترس الاجتماعى » كما فى الاقتصاد الاشتراكى .
وعليه يقوم الاقتصاد الإسلامى على ركيزة أخلاقية واضحة تهدف إلى الاهتمام الكبير « بالناس » .

الملاحظة الثانية

انفتاح الاقتصاد الإسلامى على التراث الإنسانى

يتعامل الاقتصاد الإسلامى مع التراث الإنسانى بفكر مفتوح تماما . فلسنا فى حاجة إلى « أسلمة » الكثير من المبادىء والسلوكيات التى قد ينهل منها الاقتصاد الإسلامى ، على أساس أن « الأصل فى الأشياء الإباحة » وأن الحكمة ضالة المؤمن ، هو أولى بها ، أينما كانت ، وحيثما وجدت ، طالما لاتصطدم بنصّ

إسلامى صريح ، أو موقف إسلامى مستقر .

فلقد أسهمنا إسهامات أصلية فى إثراء المعرفة الإنسانية ، ودفع عجلة التطور الإنسانى ، فإذا ما أخذ الاقتصاد الإسلامى من هذا التراث ، فإن هذا الأخذ يستند ، جزئيا ، إلى حقيقة « أن هذه بضاعتنا رُدت إلينا » وجزئيا ، إلى حقيقة أن مايتمشى مع الفطرة السليمة فهو من حقنا وحيثما وجدت « مصلحة » فثم شرع الله .

وعليه ، فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشرى من تنظيمات وطرائق فنية وأساليب تكنولوجية ، وصيغ إدارية للتعامل الكفء والفاعل مع « الأشياء » أى فى مجال المعاملات ، بهدف إعمار الأرض ، وتقدم المجتمع .

الملاحظة الثالثة

ضرورة التخلص من موقف الدفاع عن الاقتصاد الإسلامى

إذ يجب علينا ـ كمسلمين ـ أن نخرج من حالة الانهزامية عند تناولنا القضايا الإسلامية . فنحن عندما نتحدث عن الإسلام ، أو أى جانب من جوانبه ، نكون ـ عادة ـ فى موقف دفاعى . إذ أننا ندافع عن الإسلام ، أو الاقتصاد الإسلامى ونحاول أن نثبت أنه يماثل ، أو يتمشى ، أو لايتناقض مع أحد الأنظمة الوضعية المعاصرة . وكأن هذه الأنظمة هى الأصل ، والإسلام هو الفرع ! وهذا ، فى الواقع ، تجن واضح ، وافتراء فادح على الإسلام من قبل أبنائه ، وإحساس فاضح بالتخلف والعجز ، أردنا ـ بقصد أو بغير قصد ـ أن ينسحب على الإسلام العظيم وكل جانب من جوانبه .

فإسلامنا ، كنظام حياة ، يعدّ أكمل وأشمل وأروع من أى نظام وضعى ، ولايقبل « المقابلة » ناهيك عن استحالة « المقارنة » ، مع أى من الأنظمة التى عرفتها البشرية . ولا شك فى ذلك فهو من وضع الخالق تبارك وتعالى .

ومن ثم ، يجب أن نتخلص من هذه « العقدة » ، التى وضعنا أنفسنا فيها ، بمحاولات مستمرة ومخططة من قبل أعدائنا ، لإقناعنا بأنها حقيقة . ونتيجة لذلك ، عشـنا طويلا فى ظل الظلام الحضارى الذى كنا ، ومازلنا ، فيه ، يبعدنا عن الإسلام ـ أساسا ـ من ناحية ، ونتيجة طبيعية لفرض نماذج حياة غريبة علينا من قبل أعداء الإسلام من ناحية أخرى .

الملاحظة الرابعة

غياب الاقتصاد الإسلامى هو السبب الجذرى للتخلف

نقرأ ، كاقتصاديين ، فى بعض كتابات التنمية الاقتصادية ، القول بأن الدول الإسلامية تقع فى مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا . وهذا حق ، وله أسبابه . ولكنه بالقطع لا يمثل سوى نصف الحقيقة . ثم يستطرد أصحاب هذا الرأى ، قفزا إلى نتائج غير مبررة ، قائلين بأن هذا الوضع يرجع ، جزئيا ـ وكأن الموضوعية العلمية تُطبق من قبلهم بصرامة وانضباط ـ إلى بعض المبادىء والقيم والسلوكيات التى ينطوى عليها الإسلام .

وهذا جهل مطبق بحقائق هذا الدين الحنيف ، وافتراء واضح على مبادئه السامية ، وانحراف مقصود للمنهج العلمى فى تحليل جانبه الاقتصادى .

فالنظام الإسلامى يقوم على أربعة عناصر : العقائد ، والأخلاق ، والعبادات ، والمعاملات ، كوحدة لاتتجزأ ، تقترن فى وعى الإنسان « المسلم » ، وفى أعماله ، لتكوّن كلاً متسقاً ، يحقق ، عمـلا ، « مقاصد » هذا النظام من حفظ - إيجابى فاعل - للدين والنفس والعقل والمال والنسل ، إعمارا مستمرا للأرض ، وتجسيداً حقيقياً للتقدم الحضارى فى شتى جوانب الحياة . هذا النظام ، الذى طُبق خلال الثلاثة قرون الأولى من التاريخ الإسلامى ، كان يعد تجربة فريدة ، من حيث أبعادها المختلفة ، ونتائجها المحققة . إذ أثبت التطبيق أنه نظام إنمائى التوجه ، علمى النظرة ، عالمى المحتوى ، منفتح الفكر ، ديناميكى الحركة ، كفء الآداء ، مبهر الإنجاز.

فالإسلام لم يقدم دينا فقط ،وإنما وضع نظاما واقعيا شاملا ، يضبط حركة حياة كاملة ، على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة .

فنحن متخلفون فعلا ، لا... لأننا مسلمون ، ولكن لأننا ، فى حقيقة الأمر غير مسلمين ، أو مسلمون اسما . تركنا الإسلام ، وبالتالى تخلفنا ، وأصبحنا نهبا لكل من هب ودب ، غربا وشرقا . أصبحنا فى واقع الأمر ، دولاً بلا « هوية » راحت تتخبط بين الأنظمة الوضعية . فعندما أخذنا بالنظام الرأسمالى الغربى ، كنا مستهلكى سلع ومستهلكى حضارة ، وبالتالى كنا مُسْتَعْمَرين وتابعين ومستغَلّين .

وعندما جرب بعضنا النظام الاشتراكى الشرقى ، كنا مستهلكى ألفاظ وشعارات ، ومستهلكى فكر ، وبالتالى كنا أكثر استعمارا وتبعية واستغلالا :

وفى كلتا الحالتين ، أسأنا إلى النظامين ، رغم نواقصهما ، فى التطبيق ولم نحقق ماحققه كل منهما فى معسكره من نتائج مادية . ويرجع ذلك ، بالأساس ، لعدم توافر مقومات نجاح كل نظام منهما ، بالدرجة الكافية ، ولشبه غياب مرتكزاته ومعتقداته على مستوى الفرد والمجتمع ، ومن ثم اصطدام المبادىء والقيم التى يعتنقها الفرد مع مايُبَشر له من مفاهيم وما يُطبق عليه من سياسات وإجراءات مُنبثقة من نظام غريب عليه .

ومن ثم ، كانت الازدواجية والاختلال في معتقدات وسلوكيات الفرد والمجتمع . وبالتالى ، كان الانخفاض المستمر فى الأداء الاقتصادى ، وفى النهاية التخلف الذى نعيشه .

الملاحظة الخامسة

سلفية الاقتصاد الإسلامى إبداعية مستنيرة

لايقصد « بخيار » الاقتصاد الإسلامى ، بكل تأكيد ، الموقف « السكونى » الذى ساد عصور « الانحطاط » منذ العصر السلجوقى وحتى العصر العثمانى بصفة عامة ، وإنما يقصد به موقف التفتح الإبداعى الأول ، الذى استند ، جملة وتفصيلا ، على الكتاب والسنة .

ومن ثم ، فإن النظام الإسلامى يختلف جذريا عن كافة الأنظمة الوضعية التى عرفتها البشرية .

فبجانب معرفة الخالق تبارك وتعالى ، وعبادته حق عبادته ، والتخلق بخلق الإسلام ، أطلق هذا النظام العنان لقدرات الإنسان

وملكاته فى جانب العقود والشروط ، أى المعاملات ، والعلوم التجريبية ، ليأخذ بأقصى ماأنتجه العقل البشرى من أسباب التقدم ، فى ظل ضوابط شرع الله سبحانه وتعالى .

إذن فسلفية الخيار الإسلامى سلفية مستنيرة ، تحرص على التراث ، وتنهل من حضارة العصر ، التى أسهم الإسلام فيها ، وفقا للضوابط الشرعية .

فمشكلة الحياة الاقتصادية التى نعيشها فى دولنا « الإسلامية » ، ليست ولم تكن أبدا ، متمثلة فى أنها « سلفية » ، كما يعتقد البعض ، فليتها تكون كذلك ، شريطة أن تكون سلفية النظام الإسلامى . ولكن مشكلة الحياة التى نحياها ، فى واقع الأمر أنها سلفية « وضعية » متخلفة ، أقرب ماتكون إلى « سلفية » القرون الوسطى فى أوربا أوحقيقةً ... حياة بلا جذور ، أو فلسفة واضحة المعالم على الإطلاق . فواقعها يصعب على التعيين والتحديد . فهو خليط غريب متخلف من فلسفات ، أو لا « فلسفات » .

ومن ثم ، لاتوجد سمة خاصة تساعد الباحث على وصف هذه الحياة الاقتصادية . صحيح ، هناك « توجيهات » وضعية ـ رأسمالية أو اشتراكية ـ « رسمية » عامة ، ولكن لايوجد « نمط » محدد وواضح ، على أرض الواقع ، يبرر الوصف .

وعليه ، فمشكلة هذه الحياة مزدوجة . وتتمثل هذه الازدواجية فى الغربة عن التراث الإسلامى من ناحية ، والغربة عن العصر الذى نقف أمامه من ناحية أخرى . ومعالجة هذه المشكلة تنحصر ، يقينا وتحديدا ، فى العودة إلى هويتنا ، إلى خيار النظام الإسلامى ،

القائم على « سلفية » الإسلام ، والقادر على التكيف الإبداعى المستنير مع المتغيرات الحادثة فى حياة المجتمع المسلم بفعل المكان والزمان .

الملاحظة السادسة

الاقتصاد الإسلامى تزاوج وتوازن بين الروح والمادة

فالإسلام ، كدين ونظام حياة ، جاء ليجمع فى تزاوج خلاق ، وتوازن دقيق بين السماء والأرض ، بين الروح والمادة ، بين مكة والمدينة ، بين الآخرة والأولى وبصورة أكثر مباشرة وتحديدا ، بين شِقّىْ الشريعة : العبادات والمعاملات مشددا على أن الأصل فى الشق الثانى « الحِلّ » ، أخذا بالأسباب ، وإعمارا للأرض ، كما أكدنا فيما سبق ، فى ظل ثوابت دافعة لهذا الإعمار ومتغيرات تتشكل بفعل المكان والزمان ، وتدور مع المصلحة « المعتبرة » ـ شرعا ـ وجودا وعدمًا ، وفى ظل علم وعمل ، يرتفع إلى مرتبة « العبادة » بالمعنى الواسع .

ولقد لخص « الأثر » هذه الصورة المتوازنة الفاعلة لخير الإنسان والبشرية جمعاء « بالعمل للدنيا » كأن الإنسان يعيش أبدا ، و « بالعمل للآخرة » كأنه يموت غدا .

وهذه الثنائية ليست ثنائية « فصل » ، وإنما ثنائية « تكامل » فالروح والمادة ليسا ، بالقطع ، بديلين ، وإنما ، وفقا لهذا النظام يشكلان عنصرين مترابطين متكاملين ، يدعم أحدهما الآخر ، ويقويه ، دون إفراط أو تفريط أى دون إخلال باعتبارات التوازن بينهما .

فالعبادات تصقل النفس ، ومن ثم تحث على العلم والعمل ، بقدر الاستطاعة الإنسانية ، والإمكان البشرى ، والعلم والعمل ، إذا ماقصد بهما وجه الله سبحانه وتعالى ، كانا نوعا من العبادة ، بل يعدان من أهم مكونات العبادة .

ومن ثم تكون النتيجة عملا جادا متقناً ، وتقدما علميا حقيقيا ، وبالتالى تحقيقا واقعيا لإعمار الأرض ، أو التنمية المتوازنة المبتغاة دينا وعلما وعملا .

الملاحظة السابعة

غاية الاقتصاد الإسلامى تحقيق تمام الكفاية

تتمثل غاية النظام الاقتصادى الإسلامى ـ بمفاهيمه ومدركاته ، وثوابته ومتغيراته ، وتوازناته ومحركاته ، وحريته وقيوده ، وضوابطه وأحكامه ، وقيمته وماديته ، وتراثيته وتقدميته ، وكفاءته وعدالته ، وديمومية صلاحيته وإنجازاته مكانيا وزمانيا ـ فى عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع ، والذى يشمل فرض ، « إعمار الأرض » ، تحقيقا للحياة الطيبة الكريمة أى توفير « تمام الكفاية » ، لكل فرد يعيش فى كنفه . ولتحقيق هذه الغاية ، جمع النظام فى تناغم طبيعى وتوازن واقعى دقيق بين الروح والمادة ، بين الشعائر والشرائع ، بين الفرد والجماعة ، بين الآخرة والأولى ، وحقق التناسق الفاعل بين هذه العناصر ، كما ذكرنا فيما سبق مؤكدا على تكاملها لاتنافرها ، فى عدالة واعتدال ، ومحددا أدوار العمل وواضعا الضوابط الحاكمة للأداء ، لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقا ، والمعوقة فعلا لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد ، فى حدود

الاستطاعة .

وإذا ما حدثت انحرافات ، ويمكن ـ واقعيا ـ أن تحدث فإنها بالقطع وقتية ، يصححها النظام آنيا وذاتيا من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الآداء على كافة المستويات ، ومن خلال توجيه من الدولة عن طريق دورها المالى والاقتصادى من ناحية ، وعن طريق آداة الحسبة من ناحية أخرى ، ومن خلال نظام ثواب وعقاب محدد ،يمتد من هذه الحياة إلى الحياة الآخرة .

وعليه ، أقام هذا النظام مجتمع « المنتجين المتقين » ، وحقق فعلا وعملا تمام الكفاية لأفراده .

وبعد هذه الملاحظات العامة حول مسلمات الإسلام والاقتصاد الإسلامى والنظام الاقتصادى الإسلامى ، وحتى نستطيع أن نحدد أساسيات المنهج الإسلامى فى التنمية ، لعله من المناسب ، منهجيا ، أن نشير فى عجالة إلى مشكلة التخلف ، والمناهج الوضعية لمحاولة معالجتها ، فيما يلى ، على الترتيب :

الفصل الثانى

التخلف الاقتصادى



(الفصل الثانى)

التخلف الاقتصادى : تعريف وتحليل

تعريف :

باختصار شديد ، وتبسيط أشد ، نعنى « بالتخلف الاقتصادى » ECONOMIC UNDERDEVELOPMENT ، بصفة عامة ، الانخفاض « النسبى » فى مستوى النشاط الاقتصادى لمجتمع ما ونرمز إليه بحالة « الفقر الاقتصادي » النسبى والتى نعبر عنها قياسيا بالانخفاض النسبى فى « متوسط » دخل الفرد الحقيقى .

- أى الدخل النقدى بعد استبعاد أثر الأسعار .

وهذا الانخفاض يعنى أن مايحصل عليه الفرد ، فى المتوسط ، من السلع والخدمات قليل فى الكمية وردىء فى النوع نسبيا . ، ونقصد بالنسبية هنا ، نسبة إلى مايمكن أن يحققه المجتمع فعلا لو استخدم مالديه من موارد إنتاجية استخداما أكثر شمولا وأكثر كفاءة ونسبة « أيضا » إلى ما تحقق عملا فى تجارب أخرى لدول نطلق عليها مصطلح « الدول المتقدمة اقتصاديا » .

تحليل المشكلة :

للتعرف على أسباب مشكلة التخلف ، كبداية منطقية لبحث

قضية التنمية هناك العديد من مناهج التشخيص ، والتى تشمل : المناهج الفردية ، والمناهج الجزئية ، والمنهج الشامل .

فالمناهج الفردية ، لتشخيص المشكلة تركز على أن سبب التخلف الاقتصادى يعود إلى عامل « وحيد » ، كندرة رأس المال ، أو ندرة عنصر التنظيم ، أو ندرة العمل الماهر ، أو ندرة الموارد الطبيعية ، أو حتى الظروف الجوية والمناخية .

وهذه المناهج ، بالقطع مرفوضة لجزئيتها المتطرفة ، ولأنها لا تصلح تفسيراً لكل أو غالبية حالات التخلف .

أما المناهج الجزئية ، فتتكون من منهجين : المنهج الكمى . والمنهج الاجتماعى .

فالمنهج الأول : يعتبر أن التخلف يرجع الى طبيعة وخصائص المتغيرات الاقتصادية القابلة للقياس كمياً ، وهى ماالصطلح على تسميته بالموارد الإنتاجية أو عناصر الإنتاج . ورغم شمول هذا المنهج ، بالمقارنة بالمناهج الفردية ، إلا أنه مازال يعانى من الجزئية ، ويهمل جانبا هاما من المتغيرات ، وهى المتغيرات غير الاقتصادية .

بينما المنهج الاجتماعى ، فعلى العكس ، يعتبر التخلف نتيجة لطبيعة وخصائص هذه المتغيرات ذاتها ، أى العوامل غير المادية ، غير القابلة للقياس كميا ، أو العوامل الاجتماعية بالمعنى الواسع من : اجتماعية وسياسية ونفسية وثقافية وحضارية ، ... الخ .

ورغم شمول هذا المنهج على عدد من العوامل الهامة إلا أنه يتسم

أيضا بالجزئية ، خاصة أنه يفترض أن المتغيرات الاقتصادية تعد ، فى أفضل معالجة لها ، ثانوية أو محايدة .

وعليه ، نرفض هذه المناهج جميعا لجزئيتها ، بصورة أو بأخرى ، حيث أن أياً منها لا يعطينا تشخيصا دقيقا للمشكلة .

ومن ثم ، يتبقى « **المنهج الشامل** » ، وهو مايتعين الأخذ به . ويرجع هذا المنهج أسباب التخلف إلى « كل » مايمكن أن يؤثر فى مستوى النشاط الاقتصادى بالانخفاض ، من عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية ، كمية أو غير كمية ، مباشرة أو غير مباشرة . ولانستطيع أن نحدد مسبقا ، وعلى أساس تحليلى ، أى هذه العوامل أكثر أهمية من غيرها ، لوضع نظام لأولويات معالجة المشكلة ، إلا إذا طبقنا هذا الإطار التحليلى الشامل على حالة دراسية بعينها .

إذن ، تطبيقا لهذا المنهج ، ترجع مشكلة التخلف الاقتصادى ، بصفة عامة وعلى سبيل الحصر والتحديد ، إلى ست مجموعات من الأسباب ، هى :

١ ـ محدودية الموارد الإنتاجية من حيث الكم والكيف .
٢ ـ الاستخدام الردىء للموارد الإنتاجية المتاحة .
٣ ـ الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية .
٤ ـ الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومى .
٥ ـ الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائرى .
٦ ـ الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

وسوف نتناول ، باختصار الملامح العامة لكل مجموعة من هذه

المجموعات على الترتيب فيما يلى :

اولا : محدودية الموارد الإنتاجية :

نقصد بالموارد الإنتاجية عناصر الإنتاج ، وهى: الأرض أو الموارد الطبيعية ، والعمل أو الموارد البشرية ، ورأس المال أو الطاقات الإنتاجية الرأسمالية والتنظيم أو المهارات الإدارية والتنظيمية ، ومستوى التكنولوجيا أو الفن الإنتاجي المستخدم .

فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، تحليليا ، فإن محدودية أحد أو بعض أو كل هذه الموارد الإنتاجية فى الكم ، أو فى الكيف ، أو فى كليهما ، تعد سببا من الأسباب الرئيسية لوجود مشكلة الانخفاض النسبى فى النشاط الاقتصادى .

ولعل محدودية بعض عناصر الموارد الطبيعية ، ومكونات رأس المال ، ومفردات العمل الماهر ، والمهارات التنظيمية ، وطرائق الإنتاج المناسبة تكنولوجيا ، فى كثير من الدول المتخلفة ، خير دليل على الضعف الهيكلى الواضح فى العملية الإنتاجية فى هذه الدول .

ثانيا : الاستخدام الردىء للموارد الإنتاجية المتاحة :

فالموارد المتاحة ، رغم محدوديتها فى الكم ورداءتها فى النوع ، تستخدم استخداما رديئا . وبالتالى نجد تبديدا واضحا فى الموارد من قبل دول لاتملك إلا أن تستخدم مالديها من موارد أكفأ استخدام ممكن ، إذا مارغبت فى رفع مستوى نشاطها الاقتصادى .

وهذا التبديد على المستوى القومى ، نشير إليه فنيا بأن الدولة تسير وفقا لدالة إنتاج كلى رديئة .

وتشمل ظاهرة الاستخدام الردىء أحد أو بعض أو كل الصور التالية : ـ

١ ـ صورة عدم الاستخدام :

ونقصد بها أن جزءا من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج لايستخدم فى النشاط الإنتاجى بالمرة . ويعنى هذا أننا أمام إمكانية واضحة لزيادة الإنتاج ولكنها مُهدرة . ومن ثم ، تعد هذه الصورة سببا مباشرا لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادى .

٢ ـ صورة الاستخدام الجزئى :

وتتمثل فى أن جزءا من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج يستخدم فى النشاط الإنتاجى ، ولكن ليس بكامل طاقته . ومن ثم فنحن أمام طاقة « عاطلة » ، لو استخدمت لأدت إلى زيادة الإنتاج . إذن ، هذا الجزء المعطل من الطاقة يعد سببا واضحا لانخفاض إنتاجية الاقتصاد القومى .

٣ ـ صورة الاستخدام السيىء :

ونعنى بها أن جزءا من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج يستخدم فى نشاط صحيح ولكن بنسبة خاطئة ، أو يستخدم فى نشاط خاطىء أصلا ، وهذا يؤدى إلى خلل فى « توليفة» عناصر الإنتاج المشتركة فى خط انتاجى معين ، مما يترتب عليه انخفاض إنتاجية هذا الخط ، وبالتالى انخفاض إنتاجية الاقتصاد ككل .

وعليه ، فالدالات الإنتاجية فى الدول المتخلفة تعتبر ، فى الواقع ، رديئة للغاية . فالاقتصاد المتخلف ينتج ، على أفضل تقدير ، عند

نقطة على مستوى منخفض للغاية من الحدود « الممكنة » لإنتاجيته « القصوى » . وهذا يعنى أنه ـ بدون أى تغيير فى عرض الموارد الإنتاجية ـ من الممكن فنيا وعملا لأية دولة متخلفة أن تنمى إنتاجها القومى عن طريق توزيع واستخدام للموارد الإنتاجية المتاحة أكثر كفاءة .

ومن ثم ، فإن الاستخدام الردىء السائد فى الدول المتخلفة يعد سببا رئيسا من أسباب مشكلة التخلف التى تعانى منها .

ثالثا : الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية :

لا ترجع مشكلة التخلف إلى ظروف عرض الموارد الإنتاجية وإلى كيفية استخدامها فحسب ، وإنما أيضا إلى خصائص البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية . فهذه البيئة تعد ، بحق ، القوة الأساسية التى تتحكم فى مجرى الحياة الاقتصادية كلها . ونقصد بها مجموعة العوامل غير الاقتصادية أو الاجتماعية ، بالمعنى الواسع ، أى التى تشمل كافة العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية والحضارية ..... إلخ .

وتتكون هذه العوامل من مجموعة المبادىء والقيم التى تحكم علاقات أفراد المجتمع ، ونطلق عليها مصطلح « النظام الاجتماعى » SOCTAL SYSTEM ، وهذه العلاقات نفسها ، أى التنظيمات أو المؤسسات الاجتماعية ، ونسميها « الهيكل الاجتماعى » SOCIAL STRUCTURE .

ولكن ، أى مجتمع لابد وأن يكون له بيئة محيطة بالعملية

الإنتاجية ، بنظامها وهيكلها الاجتماعيين ، فما الذى يجعل « البيئة المحيطة » ، بهذا التعريف سببا من أسباب التخلف ؟ يرجع ذلك إلى حقيقة أن الأنظمة والهياكل الاجتماعية فى الدول المتخلفة تتصف بخصائص سلبية ، لا تتمشى مع إنتاجية مرتفعة ، وتشكل بالتالى عائقا رئيسا أمام قيام عملية تنمية جادة ومستمرة .

ومن الأمثلة الواضحة لهذه الخصائص السلبية ما يلى :ـ

١ـ تحديد مركز الفرد الاجتماعى « مسبقا » : أى لا يتوصل الفرد إلى مركزه بقدراته الذاتية . ومن ثم ، « فالسيولة الاجتماعية » ، بمعنى إمكانية انتقال الفرد من مركز اجتماعى إلى مركز اجتماعى أعلى ، تكاد تكون منعدمة ، أى صفرا أو قريبة من الصفر .

وعليه ، تخضع عملية توزيع الموارد البشرية لاعتبارات لاترتبط بالقدرات الذاتية للفرد : كالقرابة ، أو الانتماء إلى طبقة معينة أو فئة معينة ، أو عائلية ، أو المحسوبية ، ..... إلخ .

وتكون النتيجة استخداما رديئا لعنصر العمل ، وبالتالى انخفاض إنتاجيته ، ومن ثم انخفاض إنتاجية الاقتصاد ككل .

٢ـ النظرة السلبية إلى العمل : حيث تكون العلاقة بين مركز الفرد الاجتماعى وما يبذله من عمل علاقة عكسية . فكلما بذل الفرد جهدا أكبر ، انخفض مركزه الاجتماعى . والعكس تماما صحيح .

وهذا يؤدى إلى تبديد واضح لعنصر العمل فى صورة ارتفاع نسبة

البطالة بأنواعها المختلفة . ومن ثم انخفاض إنتاجية الاقتصاد القومى .

٣ ـ عدم استخدام المجتمع للحساب الاقتصادى « الوشيد » : فى إدارة وتسيير الوحدات الإنتاجية ، والاعتماد على اعتبارات عشوائية « اتكالية » متخلفة ، فى أغلب الأحيان ، مما يشكل تبديدا واضحا للموارد المتاحة . ناهيك عن غياب واضح لأى تخطيط جاد على أى مستوى ، أو لأى دراسة مناسبة لجدوى المشروعات فى كثير من المجالات ، كل هذا يساهم مباشرة فى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى .

٤ـ تميع وغموض وتداخل المسئولية : ومايستتبعه ذلك من عدم توافر معايير دقيقة وعادلة للمحاسبة من ثواب وعقاب ، ومن ثم غياب أى تقويم سليم للأداء فى شتى المجالات ، وبالتالى تزداد صعوبة عملية تحسين الأوضاع إلى الأفضل خلال الزمن . وتكون النتيجة عدم احترام الوحدات الإنتاجية لتعاقداتها من بعضها البعض ، والأخطر من ذلك عدم احترامها لتعاقداتها مع بقية دول العالم . مما يؤدى داخليا إلى تخبط وتضارب وخلل فى العملية الإنتاجية ، وخارجيا إلى فقد أسواق هامة أمام المنتجات الوطنية . وتكون المحصلة النهائية مزيدا من الانخفاض فى إنتاجية الاقتصاد القومى .

٥ـ وجود تجمعات ، على كافة المستويات ، داخل المجتمع : تدين أساسا بالولاء لرؤسائها ، ولا تخضع ، فى الواقع ، للسلطة المركزية . ومن ثم لا تستطيع هذه السلطة أن تضع سياسات لتطوير المجتمع وتنمية اقتصاده ، ناهيك عن العمل على

تنفيذها ، ومتابعة التنفيذ وتقويم الأداء ، فى شتى المجالات . مما يشكل تبديدا للموارد المتاحة ، وإهدار لإمكانية الاستخدام الأكفأ لها .

وهذه الخاصية تعد شائعة فى المجتمعات التى مازالت تعانى من ظاهرة « القبلية » ، كما توجد بصورة أقل حدة ، فى المجتمعات المختلفة الأخرى ، فى ظل ظاهرة « الشلل » ، وماتفرزه من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع . فالشلل (بفتح الشين) من الشلل (بكسر الشين) . والعكس أيضا صحيح .

٦ـ سرعة تغير القيادات الإدارية : وما يرتبط بها من عاملين ، على كافة المستويات ، بسبب ظاهرة الشلل ، وبالتالى كثرة القوانين والقرارات واللوائح التى تحكم النشاط الاقتصادى ـ والأنشطة الأخرى للمجتمع ـ وسرعة تعديلها وتغيرها ، مما يحدث حالة من عدم الاستقرار والاضطراب الشديدين ، وعدم القدرة بالتالى على الإلمام بهذه التغييرات المتلاحقة ـ على مستوى الوحدة الإنتاجية ، وعلى مستوى الاقتصاد ككل . مما ينعكس ، بدوره ، على الإنتاجية القومية بالانخفاض .

٧ـ حالة « التوقعات المرتفعة » : STATE OF RISING EXPECTATIONS ، والتى تعنى وجود فجوة تتسع باستمرار بين القدرات والإمكانات من ناحية ، والآمال والطموحات من ناحية أخرى ، على كافة المستويات ، من المستوى الفردى إلى المستوى القومى .

وتؤدى هذه الفجوة ، المتزايدة الاتساع ، إلى الشعور بالإحباط

وخيبة الأمل والعجز وعدم الإنجاز . وهذا ، بدوره ، يؤدى إلى آثار نفسية سلبية على إنتاجية الفرد والمجتمع ككل .

وتتضح هذه الخاصية السلبية فى الفجوة بين وعود السلطة التنفيذية وإنجازاتها المتواضعة ، بصفة عامة ، وفى الخطط الإنمائية شديدة الطموح ، والتى لا يمكن تحقيق أهدافها فى أفضل الظروف ، بصفـة خاصـة ، مما ينمى الشك فى قدرة السلطة على إنجاز ما تعد به ، وبالتالى يؤدى إلى فقدان الثقة فيها ، مما يؤثر مباشرة بالانخفاض على آداء الفرد ، وآداء المجتمع .

٨ـ أنظمة توزيع بدائية وغير عادلة : حيث نجد أن توزيع الناتج لا يرتبط أصلا بالجهد الذى بذل فى صناعته ، وإنما يرتبط بالمجموع . ولدينا فى هذا الخصوص نظامان .

الأول : يقوم على توزيع الناتج بالتساوى ، بشكل يكاد يكون حرفيا ، على أفراد المجتمع ، بغض النظر عن الإسهامات الفردية فى توليد هذا الناتج . وهذا يحدث فى المجتمعـات القبليـة شـديدة التخلف .

ولا يوفر هذا النظام الحافز على زيادة الإنتاج ، أو حتى الاشتراك فى الإنتاج أصلا .

أما النظام الثنائى : فيتسم بعدم المساواة الشديدة ، حيث تستحوذ نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع على معظم الناتج ، بينما يتعيش السواد الأعظم من المجتمع ، والذى قام بالعبء الأكبر فى العملية الإنتاجية ، بالكاد ، على الباقى .

ومن ثم ، فهذا النظام أيضا يكاد ينعدم فيه الحافز على الإنتاج ، وزيادته .

وعليه ، فهذان النظامان يؤثران ، بالقطع ، سلبيا على إنتاجية الفرد ، وبالتالى إنتاجية الاقتصاد القومى .

٩ـ « **الفجوة الثقافية** » CULTURAL LAG ، ونعنى بها وجود مبادىء وقيم وعلاقات ، فى شتى نواحى حياة المجتمع ، لا تتمشى مع روح العصر . ومن ثم ، تمثل هذه الفجوة عقبة واضحة على طريق التطوير والتنمية . فمن الناحية الاقتصادية ، نجد أن أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك تعانى من قيم وعادات وسلوكيات لا تتمشى مع إنتاجية مرتفعة ، من حيث طرائق الإنتاج المستخدمة ، ومعايير وقنوات التوزيع المطبقة ، وقيم وعادات الاستهلاك القائمة .

ومن ثم ، تكبل هذه الفجوة الاقتصاد ، فيظل حبيس « مصيدة » التوازن شديد الانخفاض .

١٠ـ « **القفزة الثقافية** » : CULTURAL LEAD ، ونعنى بها وجود مبادىء وقيم وعلاقات فى شتى نواحى حياة المجتمع مستوردة من مجتمعات متقدمة نسبيا ، لا تتناسب مع ظروف الدولة المتخلفة . ومن ثم ، تعد هذه القفزة كزرع عناصر غريبة فى الجسم المتخلف ، فيترتب على ذلك مزيد من تبديد الموارد ، وبالتالى مزيد من الاختلال والتخلف .

والمثال الشائع والواضح على ذلك فى المجال الاقتصادى ، يتمثل فى استيراد طرائق إنتاج وتكنولوجيا ، وأنماط وعادات وتوزيع

واستهلاك ، غير مناسبة مع خصائص المواد الإنتاجية المتاحة .

ولقد تعمقت الآثار السلبية لهذه القفزة ، فى بعض الدول المتخلفة (البترولية) ، بظاهرة «المرض الهولندى» DUTCH DISEASE ، والتى تعنى ما حدث من اختلال هيكلى فى الاقتصاد القومى كرد فعل للطفرة الانتعاشية (البترولية) ، فى السبعينيات ، ومن ثم حدوث حالة من الثراء النقدى دون أن يصاحبها تقدم حقيقى . فضمرت القطاعات الأخرى (غير البترولية) ، خاصة القطاعات السلعية ، وتحول المجتمع ، نتيجة لذلك ، إلى مجتمع كثيف الاستهلاك ، وبالتالى كثيف الاستيراد ، وشديد الاعتماد على الخارج .

من هذه النماذج للخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية ، يتضح لنا مدى أهمية هذه المجموعة من الأسباب ، والدور الرئيسى الذى لعبته ، فى وجود مشكلة التخلف .

رابعا : الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائرى :

يقصد بالتسبب الدائرى CIRCULAR CAUSATION ، أن المتغيرات المتحكمة فى سلوك الظاهرة الاقتصادية لا ترتبط بعلاقات خطية مباشرة مع بعضها البعض ، على أساس من السبب والنتيجة ، أو الفعل ورد الفعل ، وإنما ترتبط بعلاقات دائرية معقدة ، تتمثل فى أن كل متغير يعد سببا ونتيجة ، فى الوقت نفسه ، لأكثر من متغير آخر .

وبالرغم من أن هذه الظاهرة تعد سمة مشتركة فى كل الاقتصاديات ، المتقدمة والمتخلفة ، إلا أن الخصائص السلبية التى

تتصف بها المتغيرات الداخلية فيها فى حالة الاقتصاديات المتخلفة ، هى التى تجعل هذه الظاهرة سببا ديناميكيا رئيسا لاستمرار مشكلة التخلف . وتعرف هذه الظاهرة فى الأدب الإنمائى بظاهرة الدوائر اللعينة أو الجهنمية أو المفرغة أو المغلقة للفقر VICIOUS CIRCLES OF POVERTY .

فعلى سبيل المثال ، يمكننا أن نقول أن إحدى دوائر الفقر المركزية هى : أن البلد فقير ، لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ، لأن الاستثمار القومى منخفض ، والاستثمار القومى منخفض ؛ لأن الادخار القومى منخفض ، والادخار القومى منخفض ، لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ، لأن البلد فقير .

من هذا التفصيل ، يتضح لنا الخصائص السلبية لمتغيرات أو حلقات هذه الدائرة ، والمتمثلة فى مستوياتها المنخفضة . كما يتضح أيضا أن الحلقة الاستراتيجية هى الاستثمار القومى . ويتعين التأكيد على حقيقة أن دوائر الفقر ليست ، فى واقع الأمر ، محكمة أو محبكة الإغلاق ، وإلا حكم على الدول المتخلفة بأن تظل دائما أبدا كذلك . وهذا ضد طبيعة الأشياء ، ويصطدم مع سنة الحياة فى التنمية الاقتصادية والتقدم البشرى . كما يتنافى مع تجارب الدول المتقدمة من ناحية ، والإنجازات المتواضعة للدول « النامية » من ناحية أخرى . فالدول المتقدمة كانت فى يوم ما متخلفة ، واستطاعت أن تكسر دوائر الفقر ، وتخرج من أسارها . كما أن الدول النامية أيضا استطاعت ، جزئيا ، أن تكسر بعض دوائر فقرها ، وتحقق بعض الإنجازات .

ومن ثم ، على الدول المتخلفة أن تحدد الدوائر الهامة ، وتفصل حلقات كل دائرة ، وتكتشف الحلقات الاستراتيجية منها ، ثم تعمل على معالجة الخصائص السلبية لهذه الحلقات . وبالتالى ، تستفيد من التسبب الدائرى نفسه ، من خلال « ميكانيكية التغذية الخلفية » FEEDBACK MECHANISM فى إحداث واستمرار عملية التنمية .

فزيادة الاستثمار القومى فى الدائرة التى فصلناها فيما سبق ، ستزيد متوسط دخل الفرد ، وبالتالى الادخار القومى فالاستثمار القومى ، فمتوسط دخل الفرد ، وهكذا ... يبدأ الاقتصاد على مسار التنمية ، شريطة أن يواكب هذه التغذية الخلفية معالجة جادة لكافة الدوائر الهامة للفقر ، والتى ترتبط عضويا ، بصورة أو بأخرى ، بكل مسببات التخلف ، التى مازلنا نشخصها . فزيادة الاستثمار ـ أو المال ـ قد تكون شرطا ضروريا ، ولكنها ، بالقطع ، ليست شرطا كافيا لإحداث التنمية .

وعليه ، فبدون معالجة للخصائص السلبية للتسبب الدائرى ، يظل هذا التسبب عاملا رئيسا لاستمرار مشكلة التخلف ، وزيادة حدتها خلال الزمن .

خامسا : الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومى :

نعنى بظاهرة الازدواجية DUALISM انقسام الاقتصاد القومى لى قطاعين : قطاع كبير للغاية نسبيا وشديد التخلف من حيث طرائق الإنتاج المستخدمة ، وإنتاجيات عناصر الإنتاج الموظفة ،

ومستوى معيشة الأفراد الذين يعيشون على الدخل المتولد منه ، وعادة يكون هذا القطاع قطاعا زراعيا ذاتيا ، ينتج عند حد الكفاف . والقطاع الثانى قطاع صغير للغاية ومتقدم نسبيا من حيث هذه الأوجه الثلاث ، وعادة يكون هذا القطاع قطاعا صناعيا ناشئا ، أو قطاعا تعدينيا أو تمويليا أو زراعيا حديثا - كمزارع المطاط - ، ومرتبطا فى الغالب بدولة « أم » مستعمرة . فهو قطاع هامشى متقدم نسبيا ، و « جيب أجنبى » FOREIGN ENCLAVE ، فى الوقت نفسه . وللثقل النسبى الكبير للقطاع المتخلف من حيث الإنتاج والعمالة والإعالة ، نجده يشد الاقتصاد القومى إلى حالة التخلف التى يعيشها .

وتلعب هذه الظاهرة دورا ديناميكيا فى استمرار مشكلة التخلف ، وفى زيادة حدتها عبر الزمن ، وذلك من خلال « التجارة الخارجية » بين القطاعين . حيث نجد أن شروط التبادل بينهما دائما أبدا فى صالح القطاع الصغير ، فيزداد تقدما وفى غير صالح القطاع الكبير ، فيزداد تخلفا . ولوزنه الكبير نسبيا فى الصورة القومية تكون النتيجة زيادة حدة مشكلة التخلف .

ولا يسرى منهج أو استراتيجية « الإشعاع الإنمائى » ، أو « أقطاب » أو « مراكز » النمو فى هذه الحالة ، عن طريق إعادة توظيف فائض القطاع الصغير المتقدم فى تنمية القطاع الكبير المتخلف ، لسبب بسيط وواضح : وهو أن هذا الفائض يُستنزف إلى الخارج ، أى إلى الدولة الأم المستعمرة ، أو المستغلة ، والتى يرتبط بها هذا الجيب الأجنبى ارتباطا عضويا .

سادسا : الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية :

أسهمت « العلاقات الاقتصادية الدولية » ، تاريخيا وحتى الآن ، إسهاما أساسيا ومستمرا فى عملية تخليف « UNDERDEVELO - PMENTIZATION الدول المتخلفة . ولقد حدث ذلك ، ومازال ، من خلال ثلاثة عناصر متميزة ومترابطة ، وهى : الاستعمار ، والأستثمارات الأجنبية ، وطبيعة المنتجات المتبادلة .

١ ـ الاستعمار :

فعن طريق « الاستعمار » ، ولتوفير متطلبات « الثورة الصناعية » ، أستغلت الدول ، المسماة الآن بالمتخلفة ، استغلالا مزدوجا شديداً ومنظماً ، كمصدر رخيص للمواد الخام التى تحتاج إليها الصناعات الحديثة الناشئة من ناحية ، وكمنافذ شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى .

ومن ثم ، ربطت هذه الدول كوحدات تابعة متخلفة للدول الصناعية ، ومُنعت ، عن قصد ، من أى محاولة جادة لتحديث وتنمية اقتصادياتها .

٢ ـ الاستثمارات الأجنبية :

واستمر الاستغلال ، بدرجات مكثفة ومخططة ، من خلال الاستثمارات الأجنبية التاريخية من زاويتين : طبيعة هذه الاستثمارات ، وطبيعة تمويلها . فمن حيث طبيعتها ، تركزت هذه الاستثمارات فى تنمية ـ غير متوازنة ـ لبعض أنشطة النقل

والمواصلات ، أساسا لتسهيل الارتباط بالخارج ، ولتعميق التبعية ، ولتكثيف الاستغلال ، فى النهاية .

ومن حيث طبيعة تمويلها مُولت هذه الاستثمارات بقروض أجنبية مجحفة الشروط ، باهظة الخدمة ، فى صورة عمولات وفوائد وأقساط ، فى وقت كان يمكن لاقتصاديات الدول المتخلفة أن تمولها ذاتيا من فوائضها ، وذلك لإرباك هذه الدول ماليا ، ولاستنزاف البقية الباقية من « الفائض الاقتصادى » لديها .

ولقد ازداد الاستغلال حدة وخبثا وحجما من خلال الاستثمارات الأجنبية المعاصرة ، أو ما اصطلح على تسميته بالمساعدات الأجنبية ، لدرجة أسماها البعض « بالاستعمار الجديد » من قبل الغرب والشرق المتقدمين ، على السواء . ولعل ذلك يرجع إلى حقيقة أن معظم هذه المساعدات تعد مساعدات « مقيدة » ، بمعنى أنه يتعين على الدولة المستفيدة أن تستخدم هذه المساعدات فى شراء منتجات من الدول المانحة ، على أساس « تسليم المفتاح » إذا كانت هذه المنتجات رأسمالية .

وفى كثير من الأحيان ، لا تتناسب المنتجات الرأسمالية المشتراه مع ظروف السوق المحلى وخصائص الموارد الإنتاجية المتاحة لدى الدولة المستفيدة . وتكون النتيجة استخدام جزء ضئيل نسبيا من الطاقة الكلية لهذه المنتجات لضيق السوق المحلى ، ودفع فوائد باهظة على القروض التى مولتها ، وغياب أو شبه غياب « المكون المحلى » فى إقامتها بسبب أسلوب « تسليم المفتاح » ، مما يُحد من إمكانية نمو الصناعات الوسيطة والإنتاجية الوطنية ، ومن ثم يزيد من التبعية التكنولوجية .

وإذا ما حاولت الدولة المستفيدة أن تعالج ضيق سوقها ، وتزيد من استخدام الطاقة العاطلة ، عن طريق التصدير ، تجابه بمنافسة شديدة ، فى الغالب ، من الدولة المانحة للمساعدة . ولعراقة الدولة الأخيرة فى السوق الدولى ، تصبح احتمالات التصدير صفرا أو قريبة من الصفر .

ومن هنا جاءت صرخة دول مجموعة « السبعة والسبعين » ، أى الدول المتخلفة ، مجسدة فى شعار « التجارة وليست المساعدة » TRADE NOT AID ، أى أنها لا تريد مساعدة ، ولكنها تريد نصيبا عادلا من التجارة الدولية .

وعليه ، تعانى الدول المتخلفة ، فى النهاية ، من حالة التبديد الواضح لعنصر ليس نادراً فقط ، ولكنه مقترض أيضا ، وتدفع بسببه فوائد باهظة . ومن ثم ، تتراكم وتتفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية ، وتتصاعد صعوبة خدمة هذه المديونية .

ويزيد من هذه الأزمة ، ويعمق من الاستغلال المستمر للدول المتخلفة ، ما يسمى بالمساعدات العسكرية . وهى قروض تستخدم فى شراء منتجات حربية ، تعد من وجهة النظر الإنمائية ، غير منتجة ومنافسة قوية لعملية استخدام الموارد الخارجية لأغراض التنمية .

وتضطر الدول المتخلفة إلى هذا النوع من المساعدات اضطرارا ، عن طريق قيام الدول المتقدمة ـ شرقا وغربا ـ بخلق مناطق ساخنة أو حروب صغيرة محدودة ، كأسواق لتصريف منتجات صناعة رائجة ومتطورة لديها ، وهى الصناعة الحربية .

٣ ـ طبيعة المنتجات المتبادلة :

وأخيرا ، وإلى حد ما : نتيجة الاستعمار القديم والجديد والاستثمارات الأجنبية التاريخية والمعاصرة ، فُرض على الدول المتخلفة تقسيم عمل دولى مجحف ، وتخصص دولى غير عادى . إذ فرض على هذه الدول التخصص فى إنتاج المواد الخام والأولية ـ الزراعية والتعدينية ـ ، وهى ذات عرض وطلب غير مرنَيْن . بينما تخصصت الدول المتقدمة فى المنتجات الصناعية أساسا ، وهى ذات عرض وطلب شديدىّ المرونة .

ومن ثم ، كانت النتيجة أن شروط التبادل الدولى دائما أبدا ـ وبلا استثناء الآن ، بعد إلغاء الاستثناء الوحيد الذى استمر فقط أقل من عشر سنوات ، وهو البترول ـ مجحفة بالدول المتخلفة ، فازدادت تخلفا ، ومتحيزة للدول المتقدمة فازدادت ثراءً .

ومن هنا ، ظهرت الحركة الإصلاحية التى تنادى بضرورة العمل على تغيير النظام الاقتصادى العالمى الراهن بآخر « جديد » أكثر كفاءة ، وأكثر عدالة ، وأكثر تقدما ، لخير البشرية جمعاء . ولكن ، طالما أن هذه الحركة تصطدم بالمصالح « الآنية » للدول المتقدمة ، شرقا وغربا ، فإن احتمال نجاحها باختيار هذه الدول ، يعد محدودا ، إلى حد كبير .

وعليه ، فالمحصلة النهائية للعلاقات الاقتصادية الدولية أنها أسهمت ، ومازالت تساهم ، فى وجود استمرار مشكلة التخلف ، وفى زيادة حدتها خلال الزمن .

موقف الإسلام من التخلف :

تحاشيا للتكرار ، إذا ما « قابلنا » الإطار التحليلى السابق لتشخيص مشكلة التخلف بملاحظاتنا العامة حول « مسلمات » الاقتصاد الإسلامى سالفة الذكر ، من حيث المبادىء والسلوكيات ، سنقطع ، بثقة واطمئنان ، بأن « كل » مسببات التخلف ، بتفصيلاتها السابقة ، غريبة تماما عن هذا الاقتصاد ، فكراً ونظاماً ، أى كما هو مفهوم وكما طبق فعلا ، وأن التوجه الإنمائى سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه .

فالنظام الإسلامى يؤكد على محاربة « الفقر » عملا ، ويذمه فكرا ، لدرجة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تعوذ منه وعادله بالكفر . ولذا عمل هذا النظام على معالجته جذريا واستئصال آثاره . فجعل العمل جزءا أصيلا من العبادة ، والتكافل الاجتماعى أصلا من أصوله الثابتة ، تحقيقا لتمام الكفاية ، أى حد الغنى .

وفى ذلك يقول الأصوليون : أن البناء على المقاصد الأصيلة يصير تصرفات المكلف كلها عبادات ، كانت من قبيل العبادات أو العادات .

فالعبادة التى خلق من أجلها الإنسان لم يكن سبيلها إسلاميا الرهبنة والتبتل والانقطاع عن الدنيا ، وإنما سبيلها تحقيق إرادة الله سبحانه فى كونه عن طريق العمل فى إعمار هذا الكون .

وعليه ، فالتنمية الاقتصادية فريضة دينية ، دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة .

الفصـــل الثالث

المناهج الوضعية فى التنمية

(الفصل الثالث)

المناهج الوضعية فى التنمية

الإتجاهات العامة :

كبداية ، يمكننا القول أن العرض السابق لتشخيص مشكلة التخلف ، وتحديد العوامل والمتغيرات المسئولة عنها ، يعطينا فكرة طيبة عما هو مطلوب عمله بصدد معالجتها ، عن طريق تحديد الاتجاهات « العامة » لهذا العمل لإحداث عملية تنمية شاملة ومستمرة ، متمثلة فى ارتفاع ملموس ومحسوس ومستمر فى مستوى النشاط الاقتصادى .

وعليه ، فهذه الاتجاهات الإنمائية المطلوبة تشمل العمل على :

زيادة عرض الموارد الإنتاجية من حيث الكم والكيف .

ورفع درجة كفاءة استخدام الموارد المتاحة .

وتغيير الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية .

واكتشاف التسببات الدائرية الأساسية وتحديد حلقاتها الاستراتيجية وتغيير الخصائص السلبية لهذه الحلقات .

ووقف التسرب الاقتصادى إلى الخارج وإعادة توظيف الفائض لتنمية القطاع الكبير المتخلف .

وأخيرا إيجاد علاقات اقتصادية دولية ، أى إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر كفاءة وأكثر عدالة .

ومن الواضح ، أن هذه الاتجاهات تدخل تحت باب العموميات « الزائدة » ، أو الأمانى الإنمائية ، أكثر من كونها برامج عمل محددة قابلة للتطبيق ، أو استراتيجيات إنمائية يمكن وضعها موضع التنفيذ .

ولمحاولة ربط هذه الاتجاهات بالواقع تنفيذيا ، وزيادة قابليتها للتطبيق إجرائيا ، لدينا ، منهجيا ، طريقان مترابطان .

الأول : النماذج الإنمائية الوضعية .

الثانى : مناهج التنمية الوضعية . وسوف نشير ، فى عجالة ، إلى مدى جدوى كل من الطريقين فى معالجة مشكلة التخلف ، على التوالى ، على الترتيب .

النماذج الإنمائية الوضعية :

أمام الدول المتخلفة الآن نموذجان ـ تاريخيان ـ متميزان : النموذج الغربى بأنماطه المتعددة ، والنموذج الشرقى بتفريعاته المختلفة .

النموذج الغربى :

قام هذا النموذج ، وما يزال ، على الفكر والنظام الرأسماليين . وارتكز ، بالتالى ، على المذهب الفردى الذى يمجد حرية الفرد ،

وعلى « العقلية الرأسمالية » التى تؤكد أهمية « المادة » .

ومن ثم ، استند هذا النموذج إلى عدد من العناصر المميزة . لعل من أهمها : حرية المشروع ، ودافع الربح ، والملكية الخاصة ، وجهاز السوق وميكانيكية الأثمان ، والمنافسة .

ونتيجة لحركة « النهضة » والإصلاح الدينى ، حدث تطور فكرى عميق ساعد على تأكيد احترام « إنسانية » الفرد ، وحماية حريته وحقوقه ، ومن ثم شجع على روح الاستقلال الفردى والفضول العلمى والبحث والمغامرة .

ومن ثم ، توافرت تطبيقيا مقومات تنفيذ النموذج ، وعوامل إقامة نمط الإنتاج الرأسمالى .

ومن أهم هذه المقومات : مناخ اجتماعى يمجد عملية تكوين الثروة من أجل الثروة ، والاختراعات الفنية والآلية ، والتراكم الرأسمالى ، والاكتشافات الجغرافية ، فالاستعمار الاقتصادى والسياسى .

ومن ثم قامت « الثورة الصناعية » INDUSTRIAL REVOLUTION ، وحدثت عملية التنمية . ولعب « الاستعمار » دورا رئيسا فى هذه العملية ، كما ذكرنا فيما سبق من خلال استبعاد الشعوب الأخرى ، واستغلال اقتصادياتها .

ولا نغالى إذا قلنا ، بل نكاد نجزم ، أن جذور وبذور ما حدث فى الغرب من تطور فكرى فى هذه العصور انتقل من المد الإسلامى والحضارة الإسلامية ، وتجسد فى الإصلاح الدينى بصفة عامة ،

والبروتستانتى على وجه الخصوص ، فكانت حرية الأفراد ، وكان العدل بينهم ، ومن ثم قامت علمية التنمية .

وبالرغم من الإنجازات المادية لهـذا النمـوذج ، وبسـبب طبيعتـه « الرأسمالية » - رأسمالية الطبقة - من ناحية ، وصبغته « المادية » المتطرفة من ناحية أخرى ، ولاستحالة منع الاحتكار على مستوى بنائه النظرى من ناحية ثالثة ، ولظهور اتجاهات احتكارية متزايدة فى التطبيـق من ناحيـة رابعـة ، ظهـر « الاسـتغلال » ، وتهـددت « الحرية » . وكانت النتيجة ، فى النهاية ، كساد عالمى عظيم ، ساد فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من هذا القرن .

ولقد قامت محـاولات لتصحيح النمـوذج نظريا ، ولترميمـه تطبيقيا . فعلى المستوى النظرى ، نادت « الثورة الكينزية » بعدم جدوى مبدأ « الدولة الحارسة » وفكرة « التوازن التلقائى » ، وبضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة الطلب الفعلى ، عن طريق الاستهلاك والاستثمار ، لتحقيق التشغيل الكامل .

وعلى المستوى التطبيقى ، جاءت « الثورة المونية » لتدخل أسلوب التخطيط الحكومى التأشيرى ، من خلال التجربة الفرنسية ، لترشيد القـرار الاقتصـادى ، ولرفع درجة الآداء على المستوى القومى .

وبالرغم من هذه التصحيحات ، مازال النموذج يحاول ذرائعيا أو برجماتيا معالجة « الاستغلال » الظاهر والكامن فى بنيانه .

ورغم بعض النجاحات النسبية المتواضعة ، مازالت المعاناة قائمة فى صورة احتلال هيكلى فريد فى نوعه ، يشكل تحديا مستمرا

لمنظرى النموذج .

ويتمثل هذا الاختلال فى ازدواجية المشكلة من تضخم وكساد فى الوقت نفسه ، أو ما يسمى بظاهرة « التضخم الركودى » ، أو « الركود التضخمى » . فكلما زاد التضخم لا يصاحبه استخدام أكبر للموارد ، وإنما نسبة أكبر من البطالة . وكلما زاد الكساد لا يؤدى إلى انخفاض الأسعار ، بل إلى ارتفاعها .

النموذج الشرقى :

قام هذا النموذج ، وما يزال ، على الفكر والنظام الاشتراكيين وارتكز ، وبالتالى ، على المذهب الجماعى الذى يمجد الجماعة على حساب الفرد ، ويؤكد على أهمية « ديكتاتورية الطبقة العاملة » فى المرحلة الانتقالية ، وعلى « العقلية الاشتراكية » التى تقدس « المادة » وتجعلها أساس التطور .

ومن ثم ، استند النموذج إلى عدد من العناصر الرئيسة ، هى :

ملكية الدولة لأدوات الإنتاج أو « رأسمالية الدولة » ، وإشباع الحاجات الجماعية ، والتصنيع الاشتراكى أو الثقيل ، والتخطيط الاشتراكى أو المركزى « الكامل » ، وعدالة توزيع الناتج .

وعليه ، فقد طبق هذا النموذج على أساس من الإجبار والمركزية المتطرفة والتخطيط المركزى الشامل .

وقام هذا التطبيق على افتراض معرفة « كاملة » بكل المتغيرات الدقيقة والتفصيلية المتحكمة فى الوضع الاقتصادى المطلوب تغييره ، وإمكانية إعطاء توجيهات وأوامر على الدرجة نفسها من الدقة

والتفصيل ، واستعداد كامل ، وقدرة ، لدى أفراد المجتمع لتنفيذ هذه التوجيهات والأوامر الدقيقة والمفصلة .

وهذا الأسلوب من التخطيط يعد « خرافة » من خرافات الأنظمة المستبدة أو الآمرة ، والتى ترتكز على الاعتقاد بأن « كل فرد يمكن أن يطلب منه تماما ما يمكن أن يعمله ، وأن كل فرد يعمل مايطلب منه تماما .

وبالرغم من الإنجازات المادية لهذا النموذج ، ومع إقرار كل شىء تقريبا من السلطة المركزية ، فقد تمت هذه الإنجازات بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة . وكانت النتيجة ، فى النهاية ، معايير قيمة مهملة ومعايير كفاءة رديئة نسبيا .

ومن ثم ، كان الوضع ينطبق عليه القول بأن « الديكتاتورية التى تسهل كثيرا التخطيط ، يبدو أنها لا تنتج إلا تخطيطا رديئا » .

وعليه ، فقد عانى النموذج على المستوى النظرى من استحالة منع احتكار من نوع خاص ، وهو احتكار الدولة ، ومن إحلال تفضيلات المخططين ، والتى لا تعكس بالضرورة رغبات أفراد المجتمع ، محل تفضيلات المستهلكين . وعلى المستوى التطبيقى ، ونتيجة لخرافة المعرفة التامة والقدرة « التامة » لجهاز التخطيط ، حدثت انحرافات الاحتكار المتزايدة .

ومن ثم ، ظهر « الاستغلال » المؤسسى والفردى ، وقيدت « الحرية » . وانعكس ذلك فى ضعف واضح ومستمر فى كفاءة النظام على استخدام الموارد ، وفى إهدار نسبى للإمكانية .

ولقد حدثت بعض الجهود لتصحيح النموذج على المستويين النظرى والتطبيقى . فعلى المستوى النظرى ، نادت « الثورة الليبرمانية » بضرورة إدخال « حافز الربح » على مستوى الوحدة الإنتاجية . وتطبيقيا ، قامت « الثورة الخرتشوفية » ، أو السياسة الاقتصادية الجديدة ، والتى أقرت نوعا من اللامركزية ـ خاصة فى النشاط الزراعى ـ فى ظل الإطار التنفيذى المركزى .

وبالرغم من هذه التصحيحات ، مازال النموذج يحاول ذرائعيا أو برجماتيا معالجة « القهر » و « الاستغلال » الظاهرين والكامنين فى بنيانه . ورغم بعض النجاحات النسبية المتواضعة ، مازالت المعاناة قائمة فى صورة اختلال هيكلى فى إنتاجيات القطاعات المختلفة ، وضعف بالتالى فى إنتاجية الاقتصاد ككل . ومازال المنظرون وراسمو السياسات الاقتصادية يحاولون معالجة هذا الاختلال « بانفتاح » سوفيتى متزايد ، وانفتاح صينى « رأسمالى » جديد .

ولعل أبلغ دليل على هذا الأداء الاقتصادى الردىء نسبيا يكمن فى المجال الزراعى . ويكفى أن التجربة « السوفيتية » مازالت تعتمد ، حتى الآن ، على الولايات المتحدة الأمريكية فى سد ما تعانى منه من عجز فى سلعة زراعية استراتيجية وهى : القمح .

النتيجة :

وتأسيسا على ما سبق ، يمكننا القول ، بصفة عامة ، أن هذا الطريق لا يفيد كثيرا فى معالجة مشكلة التخلف ، بسبب القصور النظرى والتطبيقى ، فى النموذجين من ناحية ، ولاختلاف المعتقدات والظروف فى الدول المتخلفة من ناحية أخرى ، ولغياب كثير من

مقومات التطبيق فى هذه الدول من ناحية ثالثة .

وعليه ، يبقى التحفظ العام ، وهو أنه لا يمكن ، استنادا إلى ما سبق ، النقل « الكامل » لأى من النموذجين كإطار للمعالجة . كما لا يمكن ، فى الوقت نفسه ، للأسانيد السابقة نفسها ، الرفض « الكامل » لهذين النموذجين . وإنما يتعين علينا دراستهما بفكر مفتوح ، لنأخذ منهما من العناصر ما قد يتناسب مع ظروف كل دولة على حدة ، طالما أن هذه العناصر لا تصطدم مع ماتؤمن به الدولة من قيم أو تمارسه من سلوكيات .

مناهج التنمية الوضعية :

وفقا لهذا الطريق ، توجد مدرستان من مدارس الفكر الإنمائى . تشمل الأولى ، على سبيل التقديم ، فكر الاقتصاديين من « آدم سميث » حتى ثلاثى : « هارود » ، و « دومار » و « هانش » . بينما تتكون الثانية من مناهج التنمية التى قدمها الاقتصاديون الإنمائيون ، أو الاقتصاديون المشتغلون مباشرة بقضايا التنمية الاقتصادية .

المدرسة الأولى :

لم تقدم هذه المدرسة ، فى الواقع ، إلا مساعدة طفيفة نحو معالجة مشكلة التخلف . وذلك لأن تحليلات مفكريها ومناهجهم كانت منصبة أساسا على مشكلات اقتصاد صناعى ناضج أو متقدم نسبيا . فكان يشغلهم ، فى المقام الأول ، مسألة « النمو » GROWTH ، وفقا لهيكل إنتاجى قائم .

ومن ثم كان اهتمامهم مركزا على جانب الطلب الكلى الفعال ، وعوامل تغيره ، دون الاهتمام ، بالقدر نفسه ، باقتصاديات العرض . ومع ذلك ، فقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون كثيرا من المتغيرات الهامة المتحكمة فى عملية التنمية .

فمن الاقتصاديين الكلاسيك ، وبصفة خاصة « مالثوس » و « ريكاردو » ، نأخذ أهمية محدودية الموارد الطبيعية ، وأثر النمو السكانى على مسار التنمية .

ومن « ماركس » نأخذ أهمية متغير التكنولوجيا ، وضرورة إدخال نوع من التغيير على رقابة - إن لم يكن ملكية - الموارد الإنتاجية .

ومن الاقتصاديين « الكلاسيك - المحدثين » وعلى رأسهم « مارشال » ، يمكن أن تستفيد الدول المتخلفة من فكرة إعادة توزيع الموارد من أجل إنتاج أكبر .

ومن « شومبيتر » نحصل على الدور الهام الذى تقوم به المهارات التنظيمية فى عملية التنمية .

ومن « كينز » ، وفقا لثورته فى الاقتصاديات الكلية ، يتأكد الدور الأساسى الذى يمكن أن تلعبه السياسات المالية بصفة عامة ، والتدخل الإيجابى للدولة فى النشاط الاقتصادى من أجل ترشيد الأداء ، ودفع عجلة التنمية بصفة خاصة .

وأخيرا ، أكد الاقتصاديون الذين جاءوا بعد « كينز » على أهمية بعض المتغيرات السابقة ، مع تشديدهم على أهمية رأس

المال .

وهذا يتضح بصفة خاصة فى تحليلات « هارود » و « دومار » . أما « هانش » ، فقد ذهب أبعد من ذلك ، إذ راح يحذر من خطورة الضغوط التضخمية والركود طويل الأجل ، وضرورة معالجة هذه الاختلالات بمزيد من السياسات الحكومية . وهذا أيضا اقتراح مفيد ، تظهر أهميته خلال عملية التنمية .

المدرسة الثانية :

تصدت هذه المدرسة مباشرة لمعالجة مشكلة التخلف . ومن ثم ، بدأ مفكروها ، أى الاقتصاديون الإنمائيون DEVELOPMENT ECONOMISTS ، أمثال : « نيركس » ، « ميردال » ، « هيرشمان » ، روزنشتاين - رودان » و « روستو » ، « لبنشتين » ، « سنجر » ، « إيكاس ، « بيرو » ، « هجنز » ، « شولتز » ، وكثير غيرهم ، برفض الأخذ بمناهج « العالم المتقدم » ، لاختلاف طبيعة المشكلة . ومن ثم تركز اهتمامهم على مسألة « التنمية » DEVELOPMENT ، أى لإحداث تغييرات هيكلية فى النشاط الاقتصادى ، أساسا فى جانب العرض الكلى ، لضمان معدلات نمو متصاعدة ، لجميع أفراد المجتمع .

ومع ذلك ، استخدم هؤلاء الاقتصاديون طرق تحليل ومنهجية المدرسة الأولى ، كما أخذوا عنها المتغيرات الهامة المرتبطة بمعالجة المشكلة . ولعل هذا يرجع إلى أن هؤلاء الاقتصاديين ، كأبناء للعالم المتقدم نفسه ، يمثلون ، فى الواقع ، امتدادا طبيعيا لفكر هذا العالم ، ونظرته « المادية » .

فبعد قبول التنمية كقضية مسلم بها . بالنسبة للدول المتخلفة ، وجه الاقتصاديون الإنمائيون جهودهم لمسألة : « البداية » الجادة لعملية التنمية The Problem of Starting - off ، أو للإجابة على تساؤل استراتيجى هام ، وهو : ما العمل الأساسى « المطلوب لجعل هذه الدول تتحرك من حالة التخلف المزمن إلى حالة متجددة مستمرة على طريق التنمية ؟

ولقد قدم هؤلاء الاقتصاديون إجابات ، شكلت استراتيجيات أو مناهج تنمية عديدة ، تقريبا بعدد من كتب هذا المجال . وعددهم كثير . وعليه ، فلدينا الكثير من مناهج التنمية ، من أهمها : منهج « النمو المتوازن » Balanced Growth ، ومنهج « النمو غير المتوازن » Unbalanced Growth ، ومنهج « الثورة الزراعية » Agricultural Revolution ومنهج « الثورة الصناعية » Industrial Revolution ، ومنهج « صناعات الطلب النهائى » Final Demand Industries ، ومنهج « الصناعات الثقيلة » Heavy Industries ، ومنهج « الدفعة القوية » Big Push ، ومنهج « مراكز أو أقطاب النمو » Growth Centres or Poles ، ومنهج « التغلغل » Penetration ، ومنهج « الجهد الأدنى الحساس » Critical Minimum Effort ومنهج « الانطلاق » Take - off ، ومنهج « إحلال الواردات » Import Substitution ، ومنهج « تنمية الصادرات » Export Promotion ، ومنهج « الاعتماد الجماعى على الذات » National Self - Reliance ، ومنهج « الحاجات الأساسية » Basic Needs .

وبدون الدخول فى تعريف وتفصيل كل منهج ، يمكننا أن نقرر ،

أن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض ، بجانب اختلاف الأسماء ، فى تأكيداتها النسبية على جانب أو آخر من عملية التنمية . ولكنها تتفق جميعا على ضرورة أن يكون الجهد الإنمائى من الكبر والشمول ، بحيث يستطيع أن يتغلب على معوقات عملية التنمية ، وإلا لن تتمكن الدول المتخلفة من تحقيق البداية الجادة على طريق التنمية .

ولتحقيق هذه البداية ، ولاستمرار عملية التنمية فى النهاية ، اتفقت أيضا هذه المناهج ، جميعا ، وعلى أساس إجرائى ، على ضرورة الإجابة على سؤال جوهرى ، وهو :

بماذا يتم القيام بهذا الجهد الكبير والشامل ، المطلوب ؟

أو بمعنى آخر : ماهو العنصر « المادى » الفاعل لإحداث عملية التنمية ؟

وكان هذا السؤال متسقا تماما مع التوجه المادى لمصممى هذه المناهج .

وكانت الإجابة واحدة ، وهى : عن طريق التغلب على « ندرة » رأس المال ، أى عن طريق القيام بإضافات جديدة لهذا العنصر ، أى بالاستثمار - رغم اختلاف هذه المناهج حول مجال أو مجالات التوظيف الاستثمارى .

ومن هنا ، كانت خطط التنمية فى الغالب الأعم ، لا تعدو أن تكون سوى برامج استثمار . صممت ونفذت هذه البرامج على أساس الاعتقاد الخاطىء بأن الفقر سببه « ندرة » رأس المال ، وأن التنمية

سوف تحدث بالنمو فى الناتج الكلى وبأثر التسرب من المناطق المتقدمة إلى المناطق الفقيرة . وباختصار ، اعتقد الاقتصاديون الإنمائيون أن تقليد « الطريقة الشمالية » المادية - غربية كانت أم شرقية - من خلال مناهجهم ، سوف يضع الدول المتخلفة على طريق العصر الذهبى للتنمية الجادة والمستمرة .

وفى غمار هذا التوجيه « المادى » ، ومن خلال التركيز على مؤشراته الاقتصادية المجردة كالناتج الكلى ، افترض ، أو نسى ، الاقتصاديون الإنمائيون ضرورة توافر المناخ المناسب من « الحرية » و « العدالة » على مستوى الفرد ، أى « الإنسان » الذى سيقع عليه عبء القيام بالجهد الإنمائى المطلوب . وكان فرضا غائبا ، لم يتحقق فى أغلب التجارب ، ونسيانا واضحا أدى إلى إجهاض معظم الجهود الإنمائية فيها ، فى النهاية .

النتيجة :

ومن ثم ، ساهمت المناهج الإنمائية « الشمالية » ليس فى معالجة التخلف ، وإنما فى تعميقه ، حيث ضاع الإنسان فى خضم توجهاتها وآلياتها المادية . وبغض النظر عن تعريف التنمية ، فإن ما قد حدث من نمو فى بعض الدول المتخلفة ، إذا كان شيئا يذكر ، فهو « نمو بدون تنمية » ، وأن تطبيق الفكرة التقليدية للنمو من خلال التصنيع - إذا كان أصلا تصنيعا - فى هذه الدول ، لم يكن إلا « صناعة بلا نمو » .

الواقع المتخلف :

أكدنا فيما سبق أن التنمية فى العالم « المتقدم » قامت أساسا

بسبب إشاعة مناخ من الحرية والعدالة ، داخليا ، وجزئيا من خلال الاستعمار الذى استعبد الشعوب الأخرى واستغل اقتصادياتها ، خارجيا . ونتيجة هذا الاستعباد والاستغلال ، بجانب عوامل أخرى ، حددناها فيما سبق ، تخلفت الدول المستعمرة . وساعد على ذلك ، بصفة أساسية ، تخلى هذه الدول عن هوياتها .

ومن هنا ، ساهمت ذاتيا فى عملية « التخليف » ، وفى تعميق استعبادها وتكثيف استغلالها من قبل الدول المستعمرة .

وبعد أن قامت حركات التحرر الوطنى ، واستقلت معظم الدول المتخلفة ابتداءً من أواخر الأربعينيات ، بدأت تظهر نتيجة لذلك محاولات الاستقلال الاقتصادى واستمرت حتى الآن . تدعيما للاستقلال السياسى . وأخذت إرهاصات الاعتماد على الذات ، وجهود التنمية تظهر على أرض الواقع . ولكن المناخ كان ، ومايزال حتى الآن ، متشبعا بقيم وسلوكيات الاستعباد والاستغلال الداخلى والخارجى .

ومن هنا ، فشلت مناهج التنمية الوضعية التى طرحت ، ومازالت تطرح ، فى معظم - إن لم يكن كل - الدول المتخلفة . وبالتالى ، وبشهادة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة ، فشلت الجهود الإنمائية التى بذلت فى تحقيق التنمية المنشودة . ومن ثم ، زادت حدة مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول .

ومظاهر ، ودروس ، الفشل على مدى ما يقرب من نصف قرن لا يمكن إنكارها . فبسبب الإهمال النسبى لقيمة ودور الإنسان ، كانت

المحصلة النهائية أن أكثر من ثلاثة أرباع البشرية يعيشون الآن حالة حادة من التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، ويعانون من تفاقمات متزايدة للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية . كما ظهرت بوضوح مشكلات الدول الأشد فقرا وتخلفا من مجاعات وأمراض وأمية ، وجفاف وتصحر ، وإهدار للموارد وإنتاجية متدنية ، وتبعية للخارج ومديونية خارجية .... إلخ .

حالات استثنائية :

ومع ذلك ، يوجد لهذه الصورة القاتمة استثناءات واضحة ، تتمثل فى دول جنوب شرق أسيا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية . فهذه الحالات الاستثنائية ، والتى تمثل جزرا صغيرة فى بحرالتخلف ، تؤكد حقيقة ما توصلنا إليه من الأهمية الاستراتيجية للاعتبارات الإنسانية فى عملية التنمية . فلقد استطاعت هذه الدول أن تفجر قيمها الذاتية ومعتقداتها الاجتماعية ، وتوظفها لصالح التنمية . فحققت قدرا من الحرية والعدالة . ومن ثم الكرامة والانتماء والمسئولية ، وتمجيد العمل وتشجيع روح الفريق ، على مستوى الفرد .

وكان ذلك تقليدا مبتكرا « للطريقة اليابانية » ، والتى قامت أساسا على هذا الخط الاستراتيجى للتنمية ، من خلال « الذاتية الثقافية » للعاملين على مستوى الوحدة الإنتاجية . تلك « الذاتية » التى طبعت عاملى كل منشأة بسلوك واحد قائم على الولاء والانتماء والتنمية والتطوير .

ولقد استمدت هذه الطريقة جذوتها الإنمائية من قيم المجتمع اليابانى بصفة عامة ، وديانة « الشنتو » على وجه الخصوص .

وعليه فقد حققت هذه الدول قدرا لا بأس به من التنمية ، وأصبحت على مشارف التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وبالذات الدول التى توصف ـ إنمائيا ـ « بعصابة الأربعة » . وهى : كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة ، وهونج كنج . فهذه الدول باتت تهدد ، تنافسيا ، النموذج اليابانى نفسه على المستويين : الاقتصادى والتكنولوجى .

النتيجة :

وفى النهاية ، وباستثناء هذه الحالات ، يمكن ، إذن ، القول : أن الاستعباد والاستغلال كانا يمثلان الأسباب الجوهرية ، أو التربة الخصبة التى نبتت منها الأسباب التفصيلية ، المسئولة عن مشكلة التخلف ، وأن استمرارها ـ من الداخل والخارج ـ أدى إلى فشل مناهج التنمية الوضعية ، والتى ركزت ، فقط ، على معالجة غيرهما من الأسباب ، من خلال توجهات وآليات « مادية » واضحة . ومن ثم ، استمرت المشكلة ، وزادت حدتها خلال الزمن ، فكانت ، ومازالت ، فى واقع الأمر « تنمية » للتخلف . وتفرخ عن هذا الوضع ، كنتيجة طبيعية له ، وكتفصيل لمجمله ، العديد من المشكلات التى تطحن الآن « الإنسان » ، وتهدر كرامته ، وتبدد قدراته وجهوده الإبداعية ، فيعجز بالتالى عن القيام بمسئولية « إعمار » الأرض ، أى إحداث التنمية .

الفصل الرابع

أساسيات المنهج الإسلامى

الفصل الرابع
أساسيات المنهج الإسلامى

الإنسان والتنمية :

من العرض السابق لمشكلة التخلف والنتائج العامة لمناهج معالجتها وضعيا ، يتضح جليا الآن أن إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية « المنشودة » يتطلب ، أولا وقبل أى شىء ، تطهير « الحياة الاقتصادية » من كافة أشكال « الظلم » وبالتالى تهيئة المناخ « المناسب » لكى يتعامل « الناس » تعاملا إنمائيا فاعلا مع « الأشياء » .

فبديهيا ، الإنسان هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى ، وهو بالقطع ، الكائن الحى المسئول عن مستوى الأداء . والإنسان « المظلوم » ، أى المقهور والمستغل ، « ككل » لا يَقدُرُ ، حقيقةً ، على شىء .

ومن ثم ، إذا لم يرفَع هذا الظلم ، ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة ، لايمكن لأى شىء ذى قيمة أن يتحقق ، ولايمكن لأية قوة دافعة ، أو استرتيجية أى منهج ، أن تعمل بكفاءة مناسبة . سواء كانت هذه القوة هى « اليد الخفية » للحافز المادى ، أو « اليد المرئية » الباطشة للدولة . وسواء كانت

الاستراتيجية هى « الدفعة القوية » من الاستثمار أو « الجهد الأدنى الحساس » المطلوب من التكوين الرأسمالى ، أوغيرها .

الإسلام والإنسان :

وعليه يأتى الإسلام ، كدين ونظام حياة ، لإخراج البشرية مرة أخرى ، كما أخرجها من قبل من ظلمات « جاهلية » تعيشها ، ومن تخبط حياة « ضنك » تحياها ، مليئة بكل شرور الضلال وضروب الفساد ، وصنوف الظلم ، وألوان الشقاء . فيقدم ، بقواعده العامة المتكاملة ، العقيدية والأخلاقية والتعبدية والتعاملية ، تطهيرا حقيقيا للحياة البشرية فى حياة البشر وبقدرات البشر ، بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات ، من خلال « تربية » و « ضوابط» و « منظمات » ذاتية حاكمة لحركة هذه الحياة .

ويتم ذلك على أساس « تحرير » فعلىّ للإنسان من أى شئ ومن أى مخلوق ، بتحديد دقيق وواضح لمركزه وغايته فى هذه الحياة ، وفى ظل « كرامة » ينعم بها ، تليق به كإنسان ، كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى { **فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لاتبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لايعلمون** }[1] {**ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا**}[2] .

---

(١) الروم : ٣٠ .	(٢) الإسراء : ٧٠ .

المنهج الإسلامى :

ومن هنا ، جاء المنهج الإسلامى للتنمية ، كشرعة ، ليعيد الأشياء فى المجتمع الإنسانى إلى طبيعتها ، وكمنهاج ، ليرد قضية التنمية إلى عمادها ، وهو : الإنسان . ومن ثم ، تصدى هذا المنهج على عكس المناهج الوضعية ، لسؤال واضح ومحدد وهو : بمن تقوم عملية التنمية ؟ وكانت إجابته واضحة ومحددة أيضا ، وهى : بالإنسان . أى أن عملية التنمية لكى تتحقق على أرض الواقع ، لابد أن تبدأ من الأصل أو من القاعدة ، أى من الإنسان وتنتهى ، فى كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان ، أى من أجل الإنسان .

فالإنسان ، وفقا لهذا المنهج الربانى ، هو أهم وأسمى من ، وما ، فى هذا الوجود . ومن ثم ، هو ، بحق ، الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية { **اعبدوا الله مالكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربى قريب مجيب** }[1] .

وهو ، فى الوقت ذاته ، غايتها ، لكى يستطيع ، باستمرار ، للقيام بتبعة « العبادة » والتى تشمل « جميع » أعمال الإنسان ، وعلى رأسها « إعمار» الأرض ، وفقا لشرع الله . وعليه ، تتصف عملية التنمية ، وفقا لهذا المنهج ، بالاستمرارية المستمدة من استمرارية الإنسان فى عبادة الخالق تبارك وتعالى { **وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ماأريد منهم من رزق وما**

---

(١) هود : ٦١ .

أريد أن يطعمون ، إن الله هو الرزاق ذو القــوة المتين }[1] { قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لاشريك له }[2] .

الإنسان العادى :

ولكن ، أى إنسان يقصده المنهج الإسلامى ؟ الإنسان المقصود ، وفقا لهذا المنهج ، هو ، تأكيدا ، الإنسان « العادى » ، إنسان أرض الواقع ، كما خلقه الله ، بفطرته ـ قوة وضعفا ، وليس الإنسان الذى يتخيله الذهن الوضعى كمخلوق من مخلوقات « الاقتصاد » أى « الرجل الاقتصادى » أو من مخلوقات « المادة » ، « أى الترس الاجتماعى » . فهو الإنسان الذى تربى على أخلاقيات الإسلام ، وسلوكيات الاقتصاد الإسلامى والنظام الاقتصادى الإسلامى أو قل ، إن شئت ، الإنسان « الأخلاقى » ، أو « السوى » أو « الصالح » .

هذا الإنسان « الواقعى » هو الإنسان المحرر ، حقيقة ، من الاستعباد والاستغلال ، أى من الظلم بشتى صوره . فهو الإنسان المحترم لذاتيته ، والمكرم لآدميته ، الذى ينعم عملا بالحرية والعدل .

وبدون تحقيق هذين المطلبين ، بسبب البعد عن شرع الله ، لن يتحقق المشروع الإنسانى ـ الممكن ـ فى إعمار الأرض ، ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا المشروع .

ومن ثم ، يظل التخلف قائما ، وتظل المعيشة الضنك جاثمة على

---

(١) الذاريات : ٥٦ : ٥٨ .

(٢) الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣ .

عقول وحقول البشر .

مدخل التوحيد :

ولكى يحقق هذا المنهج متطلبات هذا الإنسان الفطرى عمليا ، وكجزء من الإسلام ، كان مدخله الطبيعى هو المدخل العقيدى الإيمانى ، وهو : مدخل التوحيد . والتوحيد هو العبادة ، وهى ، وبدورها ، غاية خلق الله سبحانه وتعالى للجن والإنس . ويتضمن التوحيد توحيد الذات والأسماء والصفات { **قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد** }[1] { **ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون فى أسمائه سيجزون ماكانوا يعملون** }[2] { **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** }[3] .

ويشمل التوحيد : توحيد « الربوبية » وتوحيد « الألوهية »

توحيد الربوبية : هذا التوحيد هو توحيد الله بأفعاله ، تعالى ، ومن ثم التلقى منه سبحانه ، الشرائع المحددة للقيم ، والموجهة للمعيشة ، والمنظمة لحركة الحياة . فالربوبية تقتضى عبادة الله سبحانه وتعالى بالتفويض والتسليم { **إن ربكم الله الذى خلق السماوات والأرض فى ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر مامن شفيع إلا من بعد إذنه ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون** }[4] .

---

(١) سورة الإخلاص .

(٢) الأعراف : ١٨٠ .

(٣) الشورى : ١١ .

(٤) يونس : ٣ .

توحيد الألوهية : هذا التوحيد هو توحيد الله تعالى بأفعال العباد ، ومن ثم التوجه لله وحده سبحانه بالشعائر التعبدية ، والدعاء والرجاء ، والرغبة والرهبة ، والخشية والتقوى ، .... فالألوهية تقتضى عبادة الله سبحانه وتعالى بالأمر والنهى ، والمحبة والخوف والطلب والرجاء ، .... { **وماأرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون** }[1] .

ويعنى إفراد الربوبية والألوهية لله وحده سبحانه - تلقيا للشرائع وتوجها بالشعائر - إخلاص « العبودية » لله وحده أى إخلاص الدين له سبحانه ، من قبل الإنسان فى كل خالجة فى ضميره ، وكل حركة فى جوارحه وكل نشاط فى حياته . فلا يوجد ، وفقا لهذا المنهج القويم ، تصرف إنسانى لاينطبق عليه معنى « العبادة » . وهى ، كما عرفها شيخ الإسلام ابن تيمية ، اسم جامع لكل مايحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة والإنسان أمامه خياران ، لاثالث لهما ، فإما أن يختار العبودية لله { **ألم أعهد إليكم يابنى آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين . وأن اعبدونى هذا صراط مستقيم** }[2] .

إذن ، إفراد الربوبية والألوهية لله سبحانه ، ومن ثم إقرار العبودية الخالصة له تعالى ، هو أشرف تكريم للإنسان ، لأنه إخراج له « .. من عبادة العباد الى عبادة الله وحده ، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام » . فالتوحيد ، بهذا المعنى الإسلامى ، الشامل والدقيق ، يرفع الإنسان

---

(١) الأنبياء : ٢٥ .

(٢) يس : ٦٠ ، ٦١ .

إلى شرف العبودية لله ، ومن ثم يحرره نهائيا وتماما ، من كل عبودية لغيره تبارك وتعالى { **إياك نعبد وإياك نستعين** }[1] فهذه الآية الكريمة جمعت ، بإعجاز ، مكونَى التوحيد ، فأولها يشير إلى عبادة الله بمقتضى الألوهية ، وآخرها يشير إلى عبادته سبحانه بمقتضى الربوبية .

والإنسان « الحر » ، وفقا لهذا المفهوم ، هو الإنسان الحى ، وليس التجريدى . الإنسان الذى يستطيع فعلا أن ينهض ، بالتحاكم إلى منهج الله تعالى فى كل شئون حياته ، بمسئولية « إعمار » الأرض ، كفريضة تعبدية أو مشيئة إلهية ، يمثل الالتزام بها غاية التكليف ومن ثم فبالشرك يكون « ظلم » الإنسان ، وبالتالى التخلف . وبالتوحيد تكون « حرية » الإنسان و « عدالة » النظام الذى يعيش في كنفه ، ومن ثم تحدث التنمية .

الرزق والعمر : ولكى تتعمق الحرية فى وجدان الإنسان ، وتتجسد فى سلوكه ، ولكى يتحقق « إعمار » الإنسان كشرط مسبق « لإعمار » الأرض ، وتأسيسا على توحيد الذات والأسماء والصفات ، أطعم الله سبحانه الإنسان من « جوع » ، وآمنه من « خوف » فضمن « رزق » الإنسان ، وكتب أجله ، وحدد عمره فالله سبحانه وتعالى هو الخالق والمالك والرازق والمميت والمدبر ، وهو المعبود لاشريك له فى شىء من الخلق أو الملك أو الرزق أو الموت أو التدبير . { **وفى السماء رزقكم وماتوعدون . فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون** }[2]

(١) الفاتحة : ٥ .

(٢) الذاريات : ٢٢ ـ ٢٣ .

{ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل فى كتاب مبين }[1] { وما كان لنفس أن تموت إلا باذن الله ، كتابا مؤجلا}[2] .

السعى فى طلب الرزق : واتساقا مع مقتضى العبادة ومفهومها الإسلامى الشامل ، وانسجاما مع رسالة الإنسان فى إعمار الأرض وتحقيقا لها ، ارتبط هذا الأمن المادى والأمان النفسى ، المقدرين بالضرب فى الأرض سعيا فى طلب الرزق ، وعادله الخالق تبارك وتعالى بالجهاد فى سبيله **{ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله }**[3] **{ وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله }**[4] ويؤكد الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، المعنى نفسه (من كد على عياله كان كالمجاهد فى سبيل الله)[5] (الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد فى سبيل الله عز وجل ، الصائم النهار القائم الليل)[6] ومن هنا ، كان الجهاد فرضا على الكفاية ، وليس فرضا على العين وإلا انشغل به « كل » المكلفين عن إعمار الأرض .

ويتم هذا السعى من خلال العمل « الصالح » ، الدائب والدائم ، للكسب ، أخذا بالأسباب فى حدود الاستطاعة ، وتأكيدا لإيجابيات العزم و « التوكل » من ناحية وتحقيقا لكرامة الإنسان واحترام

---

(١) هود : ٦
(٢) آل عمران : ١٤٥ .
(٣) الجمعة : ١٠ .
(٤) المزمل : ٢٠ .
(٥) صحيح مسلم .
(٦) صحيح مسلم

آدميته من ناحية أخرى . { **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون** }[1] { **من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ماكانوا يعملون** }[2] .

وفى الحديث : (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبى الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده)[3] .

ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه (لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقنى ، وقد علم أن السماء لاتمطر ذهبا ولافضة)[4] .

أساسيات المنهج :

ومن هنا ، وفى ضوء هذا التحديد الدقيق لضمان الرزق وضرورة العمل ، انبثقت أساسيات هذا المنهج « الربانى » فى التنمية .

الأساس الأول

الاستخلاف

يتأسس فرضا إعمار الأرض ، أى قيام تنمية شاملة ومتوازنة من قبل الإنسان العادى ، على حقيقة إيمانية مؤداها أن : المال ـ أى

---

(١) التوبة : ١٥٠ .
(٢) النحل : ٩٧ .
(٣) صحيح البخارى .
(٤) الغزالى : الإحياء .

الموارد ـ مال الله ونحن مستخلفون فيه { **له مافى السماوات ومافى الأرض ومابينهما وما تحت الثرى** }[1] { **وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة** }[2] { **ويستخلفكم فى الأرض فينظر كيف تعملون** }[3]

وتبعية الاستخلاف تعنى تسخير هذا المال لخدمة الخلق ـ المستخلفين ـ وتمكينهم منه ، تمكين استعمال أو ملكية انتفاع { **هو الذى خلق لكم مافى الأرض جميعا** }[4] . { **وسخر لكم مافى السماوات ومافى الأرض جميعا منه إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون** }[5] { **ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ماتشكرون** }[6] .

كما تعنى تبعة الاستخلاف ، فى الوقت نفسه ، العمل ، كدحا وكدا ، وباستمرار من قبل الخلق على تنمية أو تثمير المال خلال الزمن ، حتى قيام الساعة . والعمل المطلوب هو العمل الصالح ، كما أكدنا فيما سبق ، والذى تزكو به النفس ، وتقوم به الأخلاق ، وتتسع به دائرة البر ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل . أى العمل الذى يحقق صلاح البال بإصلاح الدين والدنيا .

ومن ثم ، فالعمل المقصود هو العمل الذى يعمر الأرض ، وينتج الطيبات ، ويحقق بالتالى الحياة الكريمة للإنسان . { **وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى**

---

(١) طه : ٦ .
(٢) البقرة : ٣٠ .
(٣) الأعراف : ١٢٩ .
(٤) البقرة : ٢٩ .
(٥) الجاثية : ١٣ .
(٦) الأعراف : ١٠ .

الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدوننى لايشركون بى شيئا }[1] **{ وأن ليس للإنسان إلا ماسعى . وأن سعيه سوف يرى . ثم يجزاه الجزاء الأوفى }**[2] .

وفى الحديث : (اعملوا فكل ميسر لما خلق له)[3] (إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها ، فليغرسها وله بذلك أجر)[4] .

وتعنى تبعة الاستخلاف أيضا أن يحترم الخلق ـ المكرَّمين بهذه العلاقة ـ « عقد » الاستخلاف ويتقيدوا بشروطه ، التى وضعها المالك الحقيقى ، سبحانه وتعالى ، تنظيما لشئون المال من حيث توظيفه وتنميته والتصرف فيه .

ومن هذه الشروط أن يؤدى الخلق حقوق المال لمالكه الأصلى وللمجتمع ، فى صورة الصدقات المفروضة ، وعلى رأسها الزكاة ، والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات ، تحقيقا لعدالة التصرف فى المال ، وإقامة للتكافل الاجتماعى ، وضمانا لأكفأ استخدام ممكن للمال خلال الزمن . **{ وآتوهم من مال الله الذى آتاكم }**[5] **{ آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر**

---

(١) النور : ٥٥ .
(٢) النجم : ٣٩ ـ ٤١ .
(٣) صحيح مسلم .
(٤) صحيح البخارى ومسند الإمام أحمد .
(٥) النور : ٣٣ .

كبير }[1] { خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها }[2] .

وفى الحديث (إن الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم)[3] (خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول)[4] (صحيح البخارى) .

الأساس الثانى

فريضة الزكاة

وتجب الزكاة ، كفريضة وحق ، وكركن من أركان الإسلام والنظام الاقتصادى الإسلامى ، فى المال « النامى » ، بشروط من حيث النصاب والمقدار والزمن والأموال والمصارف . وتعد الزكاة من الأدوات الأساسية لتنمية المال وإعمار الأرض .

ذلك لأن رب المال أمام خيارين ، لا ثالث لهما : إما أن يستثمر ماله ويخرج الزكاة من أرباحه ، أو يحتفظ به فتأكله الزكاة بنسبة ثابتة كل عام .

ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم : (من ولى يتيما له مال فليتجر له ولايتركه حتى تأكله الصدقة)[5] .

---

(١) الحديد : ٧ .
(٢) التوبة : ١٠٣ .
(٣) صحيح البخارى .
(٤) مرجع سابق .
(٥) الترمذى .

ومن ناحية المصارف تعمل الزكاة على إعادة وعدالة التوزيع فى صالح الطبقات الفقيرة ، مما يساعد على زيادة اشتراكهم فى الإنتاج من ناحية ، وزيادة إنفاقهم الاستهلاكى من ناحية أخرى . ومن ثم يساهم فى زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي . كما أنها تعمل ، من حيث مصارفها على الحض أيضا على الاستثمار والإنتاج .

وفى ذلك يقرر الفقهاء ، بالإجماع (بأن القادر على الكسب ، بحرفته أيا كانت ، إنما يعطى القدر الذى يمكنه من مواصلة الكسب)[1] .

وصح عن عمر رضى الله عنه أنه كان يقول لعماله :(اذا أعطيتم فأغنوا)[2] .

وفى الوقت نفسه ، لاتعطى الزكاة للقادر ـ بجهده وماله ـ على العمل والكسب . وفى ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (لاتحل الصدقة لغنى ، ولالذى مرة سوى)[3] .

الأساس الثالث

نظام الأولويات

وأساسا ، يتم استخدام المال وتثميره عن طريق الاعتماد الجماعى على الذات وفى إطار نظام أولويات شديد الوضوح ، ودقيق التحديد . ويتدرج هذا النظام ، بحسب الأهمية ، من إنتاج وتوزيع واستهلاك « الضروريات » ، أى الأشياء التى لايمكن أن تقوم بدونها الحياة ،

---

(١) الماوردى ـ الأحكام السلطانية .

(٢) أبو عبيد ـ الأموال .

(٣) النسائى .

فهى ضرورية لقيام حياة الناس ، ولابد منها لاستقامة مصالحهم .

ثم تأتى مرتبة « الحاجيات » ، أى الأشياء التى يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة ، فهى أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عنهم .

ثم أخيرا تأتى المرتبة الثالثة ، وهى مرتبة « التحسينيات » ، أى الأشياء التى تجعل حياة الناس أكثر يسرا وسهولة ومتعة دون إسراف أو ترف .

أى أن المنهج الإسلامى يعطى أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم « الطيبات » التى يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم وعليه ، يهدف هذا المنهج إلى توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش فى ظل النظام الإسلامى .

ويقوم استخدام المال ـ أى الموارد ـ وفقا لهذا المنهج ، على أساس شامل ومتوازن ، لايعرف إهدار الإمكانات أو تبديد الطاقات . ويستند هذا الاستخدام إلى دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز فى تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التى يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها ، أو لارتفاع درجة مخاطرها ، أو لتدنى العائد المتوقع منها ، أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبيا ، أو لبعض أو كل هذه الأسباب .

هذا ، بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة ، والتى تتمثل فى العمل المستمر على قيام بيئة « صحية » محيطة بالعملية الإنتاجية ، جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ على حريته

وصيانة حقوقه .

أما الدور الرئيسى فى الاستخدام الكفء للموارد وإحداث عملية التنمية ، كهدف لهذا المنهج ، ومن منطلق تكامل وتعاون مع الدولة أو القطاع العام ، فهو مسئولية القطاع الخاص أى الأفراد ، أو الناس ، شريطة توافر « الحاجات الضرورية » لهم وينبثق هذا الشرط وفقا لنظام الأولويات الإسلامى ، من حقيقة أن التنمية الاقتصادية ـ أى إعمار الأرض ـ ليست سببا لإشباع هذه الحاجات ، وإنما تعد نتيجة مباشرة لهذا الإشباع .

ولاتشمل « الحاجات الضرورية » الجانب المادى فقط من مأكل ومشرب وملبس ومأوى ووسيلة انتقال وخدمات منزلية وتعليمية وصحية وفرص عمل وزواج ، وإنما أيضا الجانب المعنوى أو الروحى من مشاركة جماعية وهوية ثقافية وكرامة إنسانية وإحساس بإشاعة الحرية والعدل بين الناس . وهى الضرورات التى أجملت كمقاصد للشريعة الغراء ، من حفظ للدين والنفس والعقل والمال والنسل أو العرض . وبإشباع هذه الحاجات ، سوف يتصرف الناس كآدميين ، ويقوموا بتبعة الاستخلاف ويتحملوا مسئولية إعمار الأرض ، وتحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع .

ويتم ذلك من خلال مشروعات إنمائية « صغيرة » . ليست مشروعات تتكلف « الملايين » ولكن ملايين المشروعات ، وفقا لاحتياجات أفراد المجتمع ، وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة وعلى أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التى يمر بها الاقتصاد ، والظروف التى يعيشها المجتمع وتتمشى مع خصائص الموارد الإنتاجية المتاحة .

ومن ثم ، يبدأ التيار التعميرى يسرى فى الجسد المتخلف ، ويظهر أثر التسرب الإنمائى فى كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع . وينعكس ذلك على الأداء فيزداد كفاءة ، و « يشع » على الإنتاجية فتزداد ارتفاعا ، خلال الزمن . وعليه تحدث التنمية من الأساس ، أو من القاعدة ، أى الإنسان ، لتعم به ومن أجله كافة جوانب الحياة .

الأساس الرابع

التكامل والتوازن القطاعى

ووفقا لهذا المنهج ، واستنادا إلى « فرض الكفاية » ، وفى إطار نظام الأولويات الإسلامى وفى حدود الاستطاعة البشرية والإمكان المادى ، يتم القيام بالجهد الإنمائى . وعلى أساس من التكامل والتوازن والتدرج ، يبذل هذا الجهد فى كافة القطاعات : مؤسسيا ، القطاع العام والقطاع الخاص ، وإنتاجيا ، القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية ، وسلعيا ، الزراعة والصناعة ، وصناعيا ، الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية ، وإقليميا ، المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، ودوليا ، منتجات إحلال الواردات ومنتجات تنمية الصادرات .

ويتم هذا الجهد وفقا لبرامج إنمائية « تأشيرية » ، ومترابطة ومتناسقة من حيث الأهداف والوسائل ، وواقعية من حيث الإمكانات والقدرة على التنفيذ .

الأساس الخامس

صيغ الاستثمار

وتقع مسئولية التنفيذ ، فى المقام الأول على الأفراد ، أى الناس ، ووفقا لصيغ تعامل أو تصرفات محددة ، تشمل : المعاوضات المالية (البيع والإجارة والاستصناع)، والمشاركات (العنان والمفاوضة والأعمال أو الصنائع والوجوه والمضاربة والمزارعة والمساقاة) .

وهذه الصيغ مبسوطة بتفصيل ودقة ووضوح فى كتب الفقه .

وتقدم هذه الصيغ وتفريعاتها نماذجا عملية و « عادلة » للاستثمار الإسلامى ، تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع .

وتقوم صيغ المشاركات جميعا على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة بالتالى فى الربح والخسارة . فالمال ، وفقا لهذه الصيغ ، لايكون غانما إلا إذا كان غارماً . وفى الحديث (الخراج بالضمان)[1] .

أى أن العائد لايحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة .

ومن ثم ، لاتوجد طبقة تستغل طبقة ، وإنما « الكل » يشترك فى النشاط الاقتصادى ، بجهده أو بماله ، بقدر الاستطاعة ، وينعم بالتالى بنتائج هذه المشاركة حلالا طيبا .

الأساس السادس

الجانب المؤسس للاستثمار

ويستند الاستثمار الإسلامى على المعنى «الحقيقى» للاستثمار ،

---

(١) البيهقى .

أى إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات التى يحتاج إليها أفراد المجتمع من ناحية ، وعلى فهم دقيق لطبيعة النقود ـ أو المال . فالنقود لا تلد فى حد ذاتها نقودا وإنما تنمو بالاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى ، ويتحمل كامل المخاطرة نتيجة هذا الاشتراك . ومن ثم قام العمل المصرفى الإسلامى فى الوقت الراهن على هذا الأساس . فالمصرف الإسلامى ، لايتاجر فى النقود ، أى لايقوم بالوساطة المالية ، على أساس القرض أو الدينَ ، أو الائتمان ، بين المقرضين أى المودعين والمقترضين أى المستهلكين والمنتجين .

وإنما كشركة استثمار « حقيقى » يحكم علاقته بعملائه ، فى جانب الموارد ، عقد المضاربة ، والذى يعنى دفع المال من قبل صاحب المال للغير للعمل فيه ، والربح بينهما على الشرط أما فى حالة الخسارة فتقع بالكامل على صاحب المال ويخسر المضارب أو العامل فى المال جهده .

وعليه ، فالمودعون فى المصرف الإسلامى هم أصحاب الأموال ، والمصرف هو المضارب أو العامل فيها . وبالتالى ، يد المصرف على هذه الأموال يد « أمانة » ولسيت يد « ضمان » ، أى أنه لايضمن هذه الأموال .

ومن ثم ، إذا وقعت خسارة ، دون تعد من المصرف ، يتحملها المودعون بالكامل . وهذا هو شق المخاطرة الذى يحل للمودعين بمقتضاه الحصول على نصيب من الربح ، حسب الاتفاق ، إذا تحقق . وفى جانب الاستخدامات يقوم المصرف باستثمار مالديه من أموال ، باعتباره شريك مضارب ، بالعمل بالنسبة لأموال المودعين ، وبرأسماله بالنسبة لأموال المساهمين ، وذلك بتقديم هذه الأموال لعملائه ـ المنتجين

أو المستثمرين ـ وفقا لاحدى صيغ توظيف الأموال الإسلامية : بيوع مرابحة ، أو عقود مضاربة ، أو صور مشاركة .

الأساس السابع
التوزيع العادل

وعلى ذلك ، فقد أكد هذا المنهج أن الطريق السوى « العادل » لنماء المال ، هو طريق الاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى . فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة .

ومن ثم ، لا يوجد فرد أو فئة أو طبقة تعيش على عرق وجهد ومال الآخرين . فالكل ينتج ويشترك فى الإنتاج ويتحمل المخاطرة .

ويتم توزيع الناتج وفقا لمعايير توزيع « عادلة » ، تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعى المنشود .

وهذه المعايير هى : « الأجر » لمن يعمل أجيرا ، و « الضمان » أى المخاطرة ربحا كانت أم خسارة للمال ولمن يعمل بالمخاطرة (المضارب) ثم « الحاجة » لغير القادرين ـ جزئيا أو كليا . فبالنسبة لهؤلاء ، توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع فى التوزيع و « إعادة » التوزيع وفقا لمعيار الحاجة لتوفير الحياة الطيبة للفقراء والمساكين .

إذن ، إحدى الركائز الأساسية لهذا المنهج هى : التوزيع « العادل » من أجل تحقيق واستمرار عملية التنمية . ومن هنا ، رُبطت معايير التوزيع ، على أساس « المثل » أو العرف

الصالح » ، بالإنتاج من ناحية ، وبالعدالة من ناحية أخرى ، وبالتكافل من ناحية ثالثة .

ومن ثم ، تكون النتيجة تنمية مستمرة وتوزيعا عادلا ، وحياة طيبة لكل فرد يعيش فى ظل النظام الإسلامى .

فالعدل ، بشتى معانيه ، يعد أصلا من أصول الحياة فى هذا النظام ، **{ إن الله يأمر بالعدل والإحسان }**[1] **{ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولاتعثوا فى الأرض مفسدين }**[2] **{ ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل }**[3] **{ ولاتحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون }**[4] وفى الحديث القدسى : (ياعبادى : إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)[5] .

وفى الحديث يقول الله تعالى (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل ، أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره)[6] ويقول الرسول (اتق دعوة المظلوم ، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب)[7] (إن رجالا يتخوضون فى مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة)[8] .

---

(١) النحل : ٩٠ .
(٢) الشعراء : ١٨٣ .
(٣) البقرة : ١٨٨ .
(٤) إبراهيم : ١٨٨ .
(٥) صحيح مسلم .
(٦) صحيح البخارى .
(٧) صحيح البخارى .
(٨) صحيح البخارى .

الأساس الثامن

الحـــض على الإنفـــاق

ويتولد النشاط الاقتصادى ، وفقا لهذا المنهج ، بحض مسئول ومنضبط على الإنفاق بمكوناته الثلاث : الاستهلاكى والاستثمارى والصدقى ـ بشقيه : الاستهلاكى والاستثمارى ـ ، على أساس أن الإنفاق هو ، فى حقيقة الأمر ، الناتج الكلى . فبدون إنتاج لا يوجد دخل أو « كسب » ، وبدون كسب لا يوجد إنفاق ، وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق ، وبالتالى لا يتولد إنتاج . ومن ثم ، لا تقوم أصلا وجود أسواق ، وبالتالى لا يتولد إنتاج . ومن ثم ، لا تقوم أصلا دورة النشاط الاقتصادى . فالحَضُّ على الإنفاق بمكوناته وضوابطه ، إذن ، حضٌ على الإنتاج والكسب ، أى دفع العجلة لإعمار الأرض .

الأساس التاسـع

الســوق الإسـلامية

ويقع هذا النشاط من خلال السوق الإسلامية ، والتى تقوم على أسـاس آليـات « المنافسـة التعـاونية » التـى تدفـع عمليـا إلـى « العدل » فى التعامل ، ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة ، وفى جو من البرّ والتقوى ، والتواصى والتناصح ، والرقابة والتوجيه ، وليس على أساس منافسة « قطع الرقاب » كما هو فى النظام الرأسمالى .

فهـذه السـوق لا تعـرف التطفيف ولا البخس . { **ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون** }[1] { **ولا تبخسوا الناس أشياءهم** }[2] .

وتقوم على معايير القيمة العادلة ، والتى تتحقق بتفاعل قوى السوق ـ العرض والطلب ـ من خلال ميكانيكية الأسعار .

ولقد ورد عن أنس ، رضى الله عنه ، قال : (غلا السعر فى المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الناس : يارسول الله غلا السعر ، فسعر لنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق . إنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبنى بمظلمة فى دم ولا مال)[3] .

وهذه السـوق لا تعـرف « الاحتكـار » . (لا يحتكـر إلا خاطىء)[4] . (الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون)[5] .

كما أنها خالية من « الربا » ، وإلا أذن المجتمع بحرب من الله ورسوله . { **ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تُبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولاتظلمون** }[6] . ولا يوجد فيها « اكتناز » وإلا اكتوى المكتنز بكنزه فى نار جهنم . { **يوم يحمى عليها فى**

---

(١) المطففين : ١ ـ ٣ .
(٢) الشعراء : ١٨٣ .
(٣) صحيح البخارى .
(٤) صحيح مسلم .
(٥) صحيح البخارى .
(٦) البقرة : ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

نار جهنم فتكوى بها جباهم وجنوبهم وظهورهم هذا ماكنزتم لأنفسكم فذوقوا ماكنتم تكنزون }[1] .

وبصفة عامة ، تقوم هذه السوق على أساس العدل والسلوكيات السوية فى التعامل ، بعيدة عن أية صورة من صور الاستغلال ، أو أكل أموال الناس بالباطل ، فهى ، فى واقع الأمر ، سوق نظيفة بدون أية ممارسات سلبية خاطئة .

الأساس العاشر

المنظمات والدوافع

ويعتمد هذا المنهج « منظمات ذاتية » فى نسيج النظام الاقتصادى الإسلامى . من هذه المنظمات : الدور المحدد للدولة على أساس الولايات السلطانية ، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة ، وعن طريق أنظمة القطائع والحمى والتحجير والإحياء والملكية والوقف ، ووفقا لضوابط ومعايير محددة للرقابة والتوجيه ، والمتابعة والتقويم ، والمساءلة ، والثواب والعقاب .

ومنها أيضا محاربة جادة ومستمرة ، ومؤثرة وناجحة ، للاستغلال وإهدار الإمكانيات وتبديد الطاقات من خلال : تحريم صريح وقاطع للربا والغرر ، والاحتكار والاكتناز ، والإسراف والتقتير ، والتطفيف والبخس ، والغش والتدليس والنجش ، وكل صور أكل أموال الناس بالباطل .

ويستند هذا المنهج ، واقعيا ، على مجموعة متكاملة من

(١) التوبة : ٣٥ ..

« الدوافع الإيجابية » .

من هذه الدوافع : الحض على التقوى والعمل ، والإنتاج والإنفاق ، والزكاة والصدقات والنفقات الأخرى ، والتكافل والعدل والإحسان ، والتعاون والتواصى والتناصح ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والوفاء والأمانة .

ومن أهم دوافع هذا المنهج : الأخوة والقدوة أو الأسوة .

الأساس الحادى عشر

الأخـــــــوة

فالأخوة تمثل إحدى دعائم هذا المنهج ، كما هى أساس من أهم أسس المجتمع المسلم . فالأخوة تعنى ، وفقا للنهج الإسلامى ، الرحمة والتعاطف والمؤازرة والتضامن ، إلى آخر المعانى والسلوكيات الإنسانية السامية التى تتفجر من حب الأخ لأخيه . وهى بهذا المعنى تعد من أوثق الروابط الإنسانية ، التى تعمل على تماسك المجتمع ، وتأليف قلوب أفراده ، وجعلهم على قلب رجل واحد ، تجمعهم عقيدة واحدة ، وشريعة واحدة ، وعبادة واحدة وغاية واحدة . ومن ثم ، يتحقق « انتماء » حقيقى للمجتمع ، وإحساس قوى بالمشاركة فى حياته ، وفى العمل على تحقيق أهدافه .

وعلى ذلك ، تعتبر الأخوة دافعا أساسيا لإعانة الإنسان على القيام برسالته من عبادة للخالق تبارك وتعالى ، كما شرعها سبحانه ، ومن إعمار للأرض كما يرضاه جل وعلا { إنما المؤمنون

إخوة ﴾[1] ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (مثل المؤمنين فى توادهم ، وتراحمهم ، وتعاطفهم ، مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[2] .

الأساس الثانى عشر

القـــــدوة

والأخوة بدون « قدوة » كالسفينة بدون ربان . ومن هنا كانت أهمية القدوة ، على كافة المستويات ، فى هذا المنهج ، لتحقيق إدارة رشيدة للمجتمع الإنسانى لكى يستطيع القيام بمسئولية إعمار الأرض . ولقد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسالة وأدى الأمانة بقدرات البشر ، وبالإمكانات والوسائل البشرية . فالمعجزات ، رغم كثرتها فى حياته ، لم تكن طريقا لدعوته ، بل كان طريقه الإنسان والإمكان البشرى . ومن ثم ، استطاع المجتمع فى حياته أن يقوم بتبعة الاستخلاف ويعمر الأرض ، وينجح فى إقامة الدولة « النموذج » فى المدينة ، ويحقق الخيرية لأمة الإسلام .

وعليه ، يعد هذا المنهج الإنمائى فريدا فى هذا الصدد . فلقد قدم لنا رسولنا الكريم ، صلى الله عليه وسلم ، القدوة « النموذج » فى كل نواحى حياة الإنسان الخاصة والعامة ، على أساس تربوى منفصل ، وشامل وكامل ﴿ **وماآتاكم الرسول فخذوه ، ومانهاكم عنه فانتهوا** ﴾[3] ﴿ **لقد كان لكم فى رسول**

---

(١) الحجرات : ١٠ .

(٢) صحيح البخارى .

(٣) الحشر : ٧ .

الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر }[1] ، وفى الحديث (كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى ، قيل : ومن يأبى يارسول الله ؟ قال : من أطاعنى دخل الجنة ، ومن عصانى فقد أبى)[2] .

---

(١) الأحزاب : ٢١ .

(٢) صحيح البخارى .

إعمـــار الإنســـان

بعد هذه الأساسيات وقبلها ، كما أكدنا فيما سبق ، يأتى تشديد هذا المنهج ، بل الإسلام ذاته ، على العنصر الأساسى المسئول عن إعمار الأرض ، وهو الإنسان .

ومن هنا ، قام الإسلام ، بكل مكوناته وتفصيلاته ، وتأسس المنهج الإسلامى ، على حقيقة و « ضرورة » بناء الإنسان أو « إعمار » الإنسان ، قبل وأثناء بناء المجتمع وإعمار الأرض ، على أساس أن الأول شرط ضرورى و « ممكن » ، لكى يتحقق ويستمر الثانى .

كما عمل الإسلام ، كدين ونظام حياة ، وبشكل واقعى محدد ، على توفير المناخ « المطلوب » من الحرية والعدل لتحقيق هذا الشرط . بل إن الأساسيات السابقة ، وبديناميكية « دائرية » فاعلة ، تعمل باستمرار على تثبيت هذا المناخ ، ومن ثم قيام هذا الشرط .

وعليه ، كان تركيز الإسلام على تربية « الإنسان » ، وحرصه على استمرار عملية التربية ، وتكثيفها تدريجيا فى حياة الإنسان ، بل وفى « كل » يوم من هذه الحياة . فلم تترك عملية التربية ـ وفقا لهذا النهج القويم ـ جانبا من حياة الإنسان ، مهما كان شأنه ،

إلا واهتمت به ، وعالجته بما يتفق ، عمليا ، مع صياغة وصناعة الإنسان المسلم القادر ، بعون الله وتوفيقه ، على تحمل تبعة العبادة والاستخلاف والإعمار .

فشملت التربية « كل » جوانب حياة الإنسان ، ابتداء من آداب الاستيقاظ ، وحتى آداب النوم ، مرورا بالعادات اليومية من مأكل ومشرب وملبس ، وحديث ومناقشة ، وتحية ووداع ، وعمل وترويح ، وسفر وقدوم ، إلى آخر كل ما يستغرق الحياة اليومية للإنسان . وذلك بهدف غرس وتعميق القيم السوية والسلوكيات النبيلة فى الإنسان من الشرف والنزاهة ، وعرفان الحق والواجب ، والتعاون والإيثار ، والتضحية وإنكار الذات ، والمحبة والمودة ، والصدق والإخلاص ، والأمانة والوفاء ، والوسطية أو القوام ، إلى آخر هذه القيم والسلوكيات ، التى تليق بكرامة الإنسان ، وتتفق مع عظم المسئولية الملقاة على عاتقه .

وفى الوقت نفسه ، تقوم هذه التربية على محاربة « كل » القيم غير السوية ، والعمل على استئصال « كل » السلوكيات الذميمة من حياة الفرد والمجتمع ، والتى تتنافى فطريا مع كرامة الإنسان ، وتصطدم مباشرة مع إمكانية تحمله هذه الأمانة ، كما عرضها الله سبحانه وتعالى .

ومن ثم ، تهدف هذه العملية ، واقعيا ، إلى تحلى الإنسان « بمكارم » الأخلاق ، بالعمل على التخلق بخلق القرآن ، والتآسى بصاحب « الخلق العظيم » ، سيدنا محمد ، صلى الله عليه وسلم .

ولتحقيق هذا الهدف ، وضع الإسلام برنامجا تربويا مستمرا ، لا

مجال هنا لتفصيله ، وإن كان يستحب « الإشارة » إلى بعض عناصره .

فمن أهم هذه العناصر : دور « العبادات » من صلاة وزكاة وصوم وحج كأساس تربوى مستمر ، ودور « الدعاء » كمخ للعبادة ولتحرير الإنسان من الحاجة إلى سؤال غير الله سبحانه وتعالى ، ودور العلم لصقل شخصية الإنسان ورفع قيمته وزيادة كفاءته فى التعامل مع « الأشياء » ، ودور قراءة القرآن كمصقلة للقلب وتربية للنفس ، ودور جهاد النفس كجهاد أكبر لضبط السلوك وفقا لشرع الله ، والدور الإيجابى لقيم القناعة والزهد والصبر والرباط والاحتساب والتواضع لصلاح البال واستقامة السلوك ، ودور « الاستغفار » كتطهير للنفس وتنمية للضمير ، ودور حق « الإعفاف » وحسن « التبعل » كاستجابة صحيحة للغريزة وضبط مشروع للشهوة ، ودور الرقابة الذاتية والمحاسبة الدورية للنفس كأداة لتقويم انحرافات الفكر والسلوك .

وتعمل هذه العناصر ، وغيرها الكثير ، على صياغة الإنسان السوى : المتواضع فى عزة ، الشاكر مع استزادة ، المستغفر مع تنمية ، القانع مع حياة طيبة . كما أكد الإسلام على أهمية الذكرى والتذكار لإنعاش ذاكر الإنسان ، ترغيبا وترهيبا ، حتى لا ينسى ماخلق من أجله . ولعلمه القديم بمن خلق ، طمأن الله سبحانه وتعالى النفس البشرية بأنه : يدافع عنها إذا آمنت ، ويحميها من الشيطان إذا التزمت ، ويرزقها من حيث لاتحتسب إذا اتقت ، ويغنيها بسقياها ماء غدقا إذا

استقامت ، ويحررها من خوف « بقايا » الظلم والهضم ويحييها حياة طيبة إذا عملت صالحا فى إطار إيمانى .

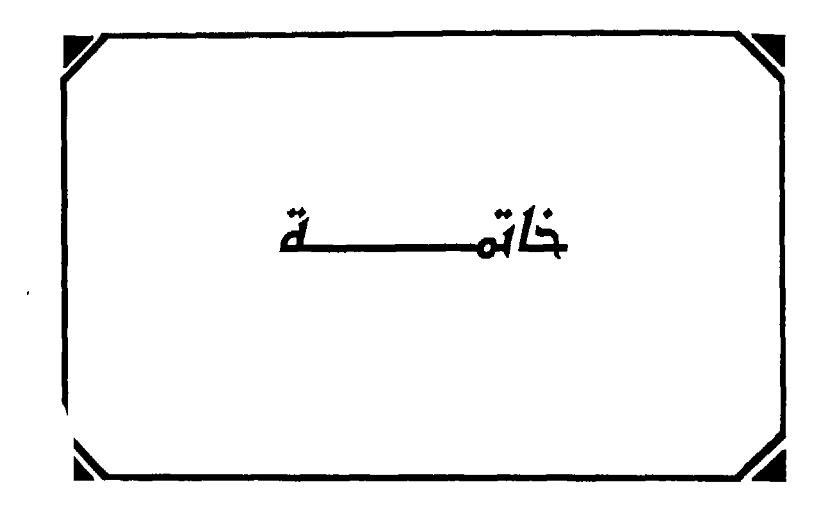
وفى النهاية ، أوضح الخالق تبارك وتعالى للإنسان طريقى : الخير والشر ، « النجدين » . الحلال والحرام ، ومن ثم طاعته أو معصيته ، فاستحق بالتالى رضاه أو سخطه . وكانت النتيجة العادلة والمؤكدة للاختيار الإنسانى هى : الجنة أو النار { **ونفس وماسواها ، فألهمها فجورها وتقواها ، قد أفلح من زكاها ، وقد خاب من دساها** }[1] وفى الحديث (اللهم اغننى بحلالك عن حرامك ، وبطاعتك عن معصيتك ، وبرضاك عن سخطك ، وبجنتك عن نارك ، وبسؤالك عمن سواك) .

النتيجـــة :

وبعد هذه الإشارة العابرة عن موقف الإسلام من تربية الإنسان ، وبتنفيذ البرنامج التربوى الذى أعده لهذا الغرض ، واستنادا إلى جوهر المنهج الإسلامى فى التنمية ، ومدخله العقيدى ، وأساسياته العامة ، يمكننا القول ، بثقة واطمئنان ، إن هذا المنهج يتضمن ، بحق ، العوامل الواقعية ، الضابطة لإيقاع الإنسان ، والمحركة لقدراته ، والمفجرة لملكاته ، والمحققة لغاياته من « عبادة » للخالق تبارك وتعالى ، عبادة تتضمن « إعمار » الأرض ، إعمارا جادا ومستمرا .

---

(١) الشمس : ٧ .



خاتمة

خـــاتمة

وبعد .. ، فهذه رؤوس أقلام تامة حول خلفيات وأساسيات المنهج الإسلامى فى التنمية ، قصدت فقط تعدادها ، وليس بالقطع تحليلها واستهدفت تحديد عناصرها الجوهرية ، وليس تقديم عرض كامل لتفصيلاتها . فمعظمها شكل أو يشكل موضوعات لرسائل علمية جامعية . وآمل أن يكون عرضى السابق ، به ماقد يثير اهتمام المتخصصين من ناحية ، وراسمى السياسات الاقتصادية من ناحية أخرى ، بموضوع أصيل حقا وعميق فعلا وهام للغاية ، على المستويين النظرى والتطبيقى ، وهو : الاقتصاد الإسلامى ، والنظام الاقتصادى الإسلامى ، **والمنهج الإسلامى فى التنمية . موضوع يبدأ بالإنسان ، ويستمر بالإنسان ، وينتهى بالإنسان . فهو بالإنسان وللإنسان .**

وإن كان لى من رأى ، فى النهاية ، فإننى أقول إن الاقتصاد الإسلامى اقتصاد « قيمى » أو « أخلاقى » ، يحتل الإنسان ، كوسيلة وغاية، المكان الأساسى فيه . ويقوم هذا الاقتصاد على أساس فكرى كامل وواضح ، وله تطبيقه الفالح والمعجز ، والذى حقق غايته كنظام حياة : واقعى بمنهجه ، متقدم بأدائه ، أخلاقى بقيمه ، متحضر بنتائجه .

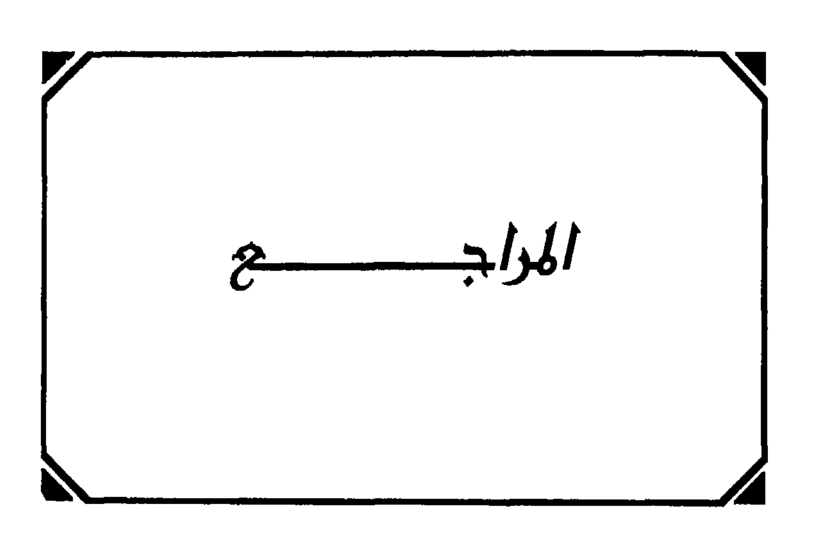
فالتوجه الإنمائى لهذا النظام ، وفقا لمنهجه المتميز ، أصيل فى بنائه الفكرى ، ولصيق بواقعه التطبيقى ، الصحيح . وليس هذا ، بالتأكيد ، قفزا إلى نتائج غير مبررة من تحليل نظرى ، أو انطباعا مستندا إلى عاطفة جياشة ، وإنما هو واقع عايشته البشرية فى ظل التطبيق الكلى والصحيح لهذا النظام . ولعل المثال الكامل لذلك هو ما تحقق فى عهد الرعيل الأول بصفة عامة ، وفى عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بصفة خاصة .

والله سبحانه من وراء القصد ، وهو تعالى الهادى إلى سواء السـبيل .

سبحان ربنا رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أ.د عبد الحميد الغزالى



المراجـــــع

قائمة المراجع الأساسية

المراجع العربية :

القرآن وعلومه :

- القرآن الكريم :

١ـ ابن العربي : أحكام القرآن ، (طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٧) .

٢ـ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٩) .

٣ـ الآلوسي : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨) .

٤ـ الرازي : التفسير الكبير ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨١) .

٥ـ السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ، (مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٩٤٩) .

٦ـ الطبري : جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤) .

٧ـ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤) .

٨ـ قطب : في ظلال القرآن ، (دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٩) .

السنة وشروحهـــا :

٩ـ ابن الأثـــيـر : جامع الأصول فى أحاديث الرسول ، (رئاسة إدارات الإفتاء والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٦٩) .

١٠ـ ابن حجـــر : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، (طبعة الحلبى ، القاهرة ، ١٩٥٩) .

١١ـ السـيوطى : الجامع الصغير فـى أحاديث البشـير النذير ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨١) .

١٢ـ الشـوكانى : نيل الأوطار ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٨) .

١٣ـ المنـــذرى : الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، (مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠) .

١٤ـ مســـلم : صحيح مسلم ، (دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥) .

١٥ـ النـــووى : صحيح مسلم بشرح النووى ، (دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٢) .

الفقه وأصوله :

مراجع فقهية عامة :

١٦ـ ابـن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، (دار الرائد العربى ، بيروت ، ١٩٨٢) .

١٧ـ ابـن عمـــر : أحكام السوق ، (الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، ١٩٧٥) .

١٨ـ ابو عبيد : الأموال ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨١) .

الفقه الحنفي :

١٩ـ ابن عابدين : حاشية ابن عابدين ، (مطبعة الحلبى ، القاهرة ، ١٩٦٦) .
٢٠ـ السرخسى : المبسوط ، (مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ) .
٢١ـ الكاسانى : بدائع الصنائع ، (دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٧٤) .

الفقه المالكى :

٢٢ـ ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، ١٩٦٩) .
٢٣ـ الخرشى : فتح الجليل على مختصر خليل ، (مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٩٩ هـ) .
٢٤ـ مالك : المدونة الكبرى ، (المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ١٣٢٤هـ).

الفقه الشافعى :

٢٥ـ الخطيب : مغنى المحتاج ، (مطبعة الحلبى ، القاهرة ، ١٩٧٠) .
٢٦ـ الشافعى : الأم ، (كتاب الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٨) .
٢٧ـ الماوردى : الأحكام السلطانية (مطبعة الحلبى ، القاهرة ، ١٩٦٦) .

الفقه الحنبلى :

٢٨ـ ابن تيمية : مجموع فتاوى ابن تيمية ، (مكتبة المعارف ، المغرب ، ١٩٧٨) .

٢٩ـ ابن القيم : أعلام الموقعين عن رب العالمين ، (دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩) .

٣٠ـ ابن قدامة : المغنى ، (دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٧٢) .

فقه مذهبى آخر :

٣١ـ ابن حزم : المحلى ، (مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩).

٣٢ـ الطوسى : النهاية ، (دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٧٠) .

٣٣ـ المرتضى : البحر الزخار ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٦٤) .

أصول الفقه :

٣٤ـ الشاطبى : الموافقات ، (مطبعة المنار ، القاهرة ، ١٣٣٢ هـ) .

٣٥ـ الغزالى : المستصفى ، (المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ) .

٣٦ـ القرافى : الفروق ، (مطبعة الحلبى ، القاهرة ، ١٣٤٤ هـ) .

مراجع فقهية حديثة :

٣٧ـ الخفيف ، على : أحكام المعاملات الإسلامية ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٤٩) .

٣٨ـ الجزيرى ، عبد الرحمن : الفقه على المذاهب الأربعة ، (المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٧٠) .

٣٩ـ مدكور ، محمد سلام : المدخل للفقه الإسلامى ، (دار النهضة

العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩) .

مراجع حديثة فى أصول الفقه :

٤٠ـ ابو زهـرة ، محمـد : أصول الفقه ،(دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٣).

٤١ـ البورديسى ، محمـد زكريا : أصول الفقه ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤) .

٤٢ـ خلاف ، عبد الوهاب : علم أصول الفقه ، (مطبعة النصر ، القاهرة ، ١٩٥٢) .

مراجع الاقتصاد الإسلامى :

الاقتصاد الإسلامى :

٤٣ـ ابو السعود ، محمود : خطوط رئيسـة فى الاقتصـاد الإسلامى ، (مكتبـة المنار الإسلامية ، الكويت ، ١٩٦٨) .

٤٤ـ منـــــــــــان ، م . : الاقتصاد الإسلامى بين النظرية والتطبيـق ، (المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٧٥) .

٤٥ـ قحــــف ، منــــذر : الاقتصاد الإسلامى ، (دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٩).

النظام الاقتصادى الإسلامى :

٤٦ـ العســال ، احمــد عبد الكــريم فتحى : النظــام الاقتصـادى فى

الإسلام ، (مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧) .
٤٧ـ المبـــارك ، محمـــد : نظام الإسلام الاقتصادى ، (دار الفكر ، بيروت ١٩٧٢) .
٤٨ـ المودودى ، ابو الأعلى : أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة ، (مطبعة الأمان ، بيروت ، ١٩٧١) .

التنمية الاقتصادية الإسلامية :

٤٩ـ الشكيرى ، عبد الحـــق : التنمية الاقتصـادية فى المنهـج الإسلامى ، (كتاب الأمة ، المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، قطر ، ١٩٨٨) .
٥٠ـ عبد الحميـــد ، محســـن : المذهبيـــة الإسـلامية والتغيير الحضـارى ، (كتاب الأمة ، المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، قطر ، ١٩٨٤) .
٥١ـ يوسف ، يوسف إبراهيم : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية فى الإسلام (الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١) .

مراجع الاقتصاد الوضعى :

النظرية الاقتصادية :

٥٢ـ النجـــار ، سـعيد : مبادىء الاقتصاد ، (دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٦٤) .
٥٣ـ شـــقير ، لبـــيب : تاريخ الفكـر الاقتصـادى ، (مكتبـة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦) .

٥٤ـ الغزالى ، عبد الحميد : مقدمة فى الاقتصاديات الكلية ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥) .

النظم الاقتصادية :

٥٥ـ سيد ، أحمد عبد القادر : النظام الاقتصادى العالمى الجديد وحوار الشمال والجنوب ، (معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٧٨) .
٥٦ـ الغزالى ، عبد الحميد : الأسس الفكرية والمادية لعملية تطور النظام الاقتصادى ـ فى محاضرات فى الاشتراكية ، (دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٠) .
٥٧ـ ناصق ، صلاح الدين : النظم الاقتصادية المعاصرة ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣) .

التنمية الاقتصادية :

٥٨ـ شافعى ، محمد زكى : التنمية الاقتصادية ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨) .
٥٩ـ لطفى ، على : التنمية الاقتصادية ، (مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨) .
٦٠ـ ناصق ، صلاح الدين : اقتصاديات التنمية ، (مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٢) .

حالات دراسية :

٦١ـ **البنك الدولي** : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ (البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، مركز الأهرام للترجمة العلمية ، القاهرة ، ١٩٨٣) .

٦٢ـ **الروبى ، نبيل** : التنمية الاقتصادية ـ دراسات فى الاقتصاد الإفريقى ، (معهد البحوث والدرسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١) .

٦٣ـ **رشاد ، عبد الغفار** : التقليدية والحداثة فى التجربة اليابانية ، (مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٤) .

المراجع الأجنبية :

ISLAMIC ECONOMICS :

1- AHMAD,K., : (ED.) , STUDIES IN ISLAMIC ECONOMICS , (INTENATIONAL CENTRE FOR RESEARCH IN ISLAMIC ECONOMICS, JEDDAH, 1980).

2- CHAPRA,M.U., : THE ECONOMIC SYSTEM OF ISLAM, (THE ISLAMIC CULTURE CENTRE , 1970).

3- ISHAQUE,K.M., THE ISLAMIC APPROACH TO ECONOMIC ACTIVITY AND DEVELOPMENT , IN : THE MUSLIM WARLD AND THE FUTURE ECONOMIC ORDER , (ISLAMIC COUNCIL OF EUROPE, LONDON , 1979).

:CONOMICS :

4- ACK LEYG., : MACROECONOMIC THEORY , (MACMILLAN , NEW YORK , 1960).

5- EL-GHAZALI , A. : PLANNING FOR ECONOMIC DEVELOPMENT : METHODLOGY , STRATEGY & EFFECTIVENESS , (CAIRO MODERN BOOKSHOP ,

CAIRO , 1972) .

6- HALM,G., : ECONOMIC SYSTEMS , (HATT, NEW YORK , 1960) .

7- HIRSCHMAN, A., : THE STRATEGY OF ECONOMIC DEVELOPMENT , (YALE PAPERBOUND , 1961) .

8- LEIBENSTEIN,H., : ECONOMIC BACKWARDNESS AND ECONOMIC GROWTH , (WILEY , NEW YORK , 1963) .

9- ROSENSTEIN-RODAN, P., : (ED) , CAPITAL FORMATION AND ECONOMIC DEVELOPMENT , (ALLEN & UNWIN, LONDON , 1964) .

CASE - STUDIES :

10- MEADOWS , D & D, AND OTHERS , : THE LIMITS TO GROWTH , (A POTOMAC ASSOCIATES BOOK LONDON , 1972) .

11- MINAMI , R., : THE TURNING PAINT IN ECONOMIC DEVELOPMENT - JAPAN'S EXPERIENCE , (KINOKUNIYA BOOKSTORE CO., TOKYO , 1973) ,

12- WINBERGEN , : THE DUTCH DISEASE , ADISEASE AFTER ALL ? (THE ECONOMIC JONRNAL , VOL . 94 , 1984) .

فهرس الموضـــوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحه

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٨٥١ / ٨٨

الترقيم الدولى ٧ ـ ٠٥ ـ ١٤٢٢ ـ ٩٧٧

مطابع الوفاء ـ المنصورة

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت : ٣٤٢٧٢١ – ص.ب : ٢٣٠

تلكس : ٢٤٠٠٤ DWFA UN

سلسلة أضواء على الاقتصاد الإسلامى

١ـ الاقتصاد الإسلامى بين الرأسمالية والشيوعية	*أ. محمد على قطب*
٢ـ الزكـاة وترشـيد التأمين المعـاصر	*أ. يوسف كمال*
٣ـ الإنسـان والمال فى الإسـلام	*د. عبد النعيم حسنين*
٤ـ الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة	*أ. يوسف كمال*
٥ـ الرسـالة المبسطة فى فقـه الزكاة	*أ. محمد محمد المدنى*
٦ـ الحرية الاقتصادية فى الإسلام وأثرها فى التنمية	*د. سعيد أبو الفتوح بسيونى*
٧ـ المضـــاربة (للماوردى)	*تحقيق د. عبد الوهاب حواس*
٨ـ الزكاة الضمان الاجتماعى الإسلامى	*المستشار : عثمان حسين*
٩ـ مشكلتى الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام	د. حسين حسين شحاته



دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ـ المنصورة .

الإدارة والمطابع : المنصورة ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ت ٣٤٢٧٢١ / ٣٥٦٢٢ / ٣٥٦٢٣٠

فرع المنصورة : أمام كلية الطب ت ٣١٧٤٢٣ ص ب ٢٣ تلكس DWFA UN 24004

فرع القاهرة : ١١ ش شريف ت ٣٩٢٢٩٩٧ / ٣٩٣٤٥١٨ / ٣٩٣٤١٦